

Distr.: General
15 April 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

الجزء الثالث عشر

حساب التنمية

الباب 35

حساب التنمية

المحتويات

الصفحة

3	تصدير
4	ألف - التوجه العام
10	باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2021**
	المرفقات
12	الأول - قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام 2021
15	الثاني - المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام 2021
40	الثالث - ولايات حساب التنمية

* A/75/50.

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

020620 220520 20-05647 (A)



تصدير

حساب التنمية هو آلية للأمانة العامة للأمم المتحدة لتمويل تنمية القدرات تجمع بين معارف وخبرات 10 كيانات اقتصادية واجتماعية تابعة للأمانة العامة لصالح الدول الأعضاء. وبعد انقضاء خمس سنوات على بدء تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أعتقد أن الحاجة إلى حساب التنمية هي اليوم أكبر من أي وقت مضى. وانطلاقاً من روح عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي أطلقه الأمين العام في عام 2020 للتعبير في تنفيذ الدول الأعضاء لخطة عام 2030 في هذا الفصل الهام، يلبي حساب التنمية الاحتياجات المعلنة للدول الأعضاء ويسد ثغرات في قدراتها ويستجيب لأولوياتها الإنمائية، بتنفيذ مشاريع مبتكرة تطبق الخبرة المعيارية والتحليلية للكيانات المنفذة على الأرض. وأعدت برامج الشريحة الثالثة عشرة من حساب التنمية، المعروضة في هذه الملزمة من الميزانية، تحت موضوع "تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الاستفادة من النهج الابتكارية والمحفزة للتعبير بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

إن التكنولوجيا والابتكار عاملان بالغ الأهمية من عوامل التمكين لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأهداف). وما برحت المشاريع الابتكارية في صميم حساب التنمية منذ إنشائه، حيث أتاح الحساب اختبار نهج إنمائية جديدة ومبتكرة يمكن توسيع نطاقها وتكرارها لتحسين النتائج الإنمائية. ومع أنه يُتوقع أن تستخدم جميع مشاريع الشريحة الثالثة عشرة الابتكارات عند الاقتضاء، فثمة مشاريع متعددة تركز أيضاً على الابتكار تحديداً. وتشمل هذه المشاريع، على سبيل المثال، مشاريع تجريب السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا الرائدة، وتقييمات التكنولوجيا، واستخدام نهج مبتكرة في درس عدم المساواة.

وبالنظر إلى أن كل مشاريع حساب التنمية هي رهن الطلب عليها، إذ إنها تستجيب للاحتياجات والأولويات المعلنة للدول الأعضاء، وكذلك للتوصيات والقرارات المتخذة في العمليات الحكومية الدولية ولولايات الكيانات المنفذة، فإن مشاريع الشريحة الثالثة عشرة تقدم الدعم إلى طائفة من القضايا الراهنة بينها الهجرة والتجارة واقتصاد التدوير والصحة البيئية والبيانات.

وبالنظر إلى التحديات المتزايدة في أنحاء كثيرة من العالم، فإن كل مشاريع الشريحة الثالثة عشرة تراعي مبدأ خطة عام 2030 "عدم ترك أحد خلف الركب". وعلاوة على ذلك، وعلى غرار الشرائح السابقة، ما برحت الشريحة الثالثة عشرة تولي الأولوية لدعم البلدان ذات الاحتياجات الخاصة، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتشكل الشراكات وسيلة هامة لتنفيذ مشاريع حساب التنمية. وستنفذ كل المشاريع المقترحة للشريحة الثالثة عشرة بالتعاون مع كيانات أخرى في الأمانة العامة ومنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك مكاتب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وتلبيةً لاحتياجات الدول الأعضاء ودعمًا لتنفيذ خطة عام 2030، تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية الخمس، مثلاً، على توحيد القوى لتنفيذ مشروع مشترك بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وإضافة إلى ذلك، أعد مشروعان آخريان مبرمجان في إطار هذه الشريحة صُمما خصيصاً لمساعدة البلدان على تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة.

لقد وُضعت المقترحات المعروضة في ملزمة الميزانية الحالية قبل نقشي كوفيد-19. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة، ستخضع كل المشاريع المقترحة لتعديلات من أجل مساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أزمة كوفيد-19. وفي أواخر آذار/مارس، كان العمل جارياً أصلاً على استعراض مشاريع حساب التنمية الجارية من الشريحتين الحادية عشرة والثانية عشرة بالتشاور مع البلدان المستفيدة من أجل تقييم كيف يمكن تعديلها بحيث تدعم على أفضل وجه البلدان في استجاباتها لكوفيد-19. وعلى غرار ذلك، فإن العمل جارٍ أيضاً على درس المقترحات الواردة في ملزمة الميزانية الحالية في هذا الصدد. وستدرج الأبعاد المتعلقة بكوفيد-19 في كل مقترحات المشاريع وسيعاد تصميم بعض المقترحات بحيث تساعد الدول الأعضاء بشكل أفضل على مواجهة التبعات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

وختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقتي في أن حساب التنمية سيواصل أداء دور هام في معالجة الثغرات الحرجة في قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام 2030، وفي أن المشاريع المقترحة قادرة على أن تقدم إسهاماً حقيقياً ومجدياً في مساعدة البلدان على التعجيل في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

(توقيع) ليو جنمن

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف - التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

1-35 أنشأت الجمعية العامة حساب التنمية في عام 1997 بموجب قرارها 12/52 بآلية لتمويل مشاريع تنمية القدرات التي تضطلع بها الكيانات الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

2-35 وعملا بالقرار 12/52 بآلية وافقت الجمعية العامة في قرارها 221/52 ألف على اعتماد قدره 13 065 000 دولار لحساب التنمية تحت الباب 34 من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 1998-1999. ووفقا لقرار الجمعية 235/52، الذي طلبت فيه تقريراً مفصلاً عن استدامة حساب التنمية، وطرائق تنفيذه، والأغراض المحددة لاستخدام الموارد، ومعايير الأداء المتصلة بذلك، قدم الأمين العام تقريراً عن تشغيل حساب التنمية (A/53/945). وقررت الجمعية في قرارها 15/54، بعدما نظرت في ذلك التقرير وفي التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/53/7/Add.12)، جملة أمور منها إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للأنشطة الإنمائية التكميلية استناداً إلى برامج الخطة المتوسطة الأجل المعتمدة. ومنذ إنشاء الحساب، وافقت الجمعية على موارد لـ 436 مشروعاً.

3-35 وقررت الجمعية العامة، في قرارها 246/60، إعادة تقدير تكاليف حساب التنمية لفترة السنتين 2006-2007. وأدت هذه العملية إلى زيادة قدرها 889 100 دولار في مرحلة الاعتماد الأولى لفترة السنتين تلك. وخلال إعداد تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2006-2007، أعيد تقدير تكاليف الحساب مرة أخرى، ما أفضى إلى زيادة إضافية قدرها 26 800 دولار. وقررت الجمعية، في الفقرة 5 من الجزء الرابع من قرارها 252/61، اعتماد مبلغ 2,5 مليون دولار لحساب التنمية كتدبير استثنائي فوري لمعالجة النقص في تحويل الموارد إلى الحساب منذ إنشائه. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية، في الفقرة 2 (د) من قرارها 235/62 ألف، زيادة الاعتماد المرصود تحت الباب 34، حساب التنمية، بمبلغ 5 ملايين دولار لفترة السنتين 2006-2007. وقررت الجمعية، في الفقرة 11 من الجزء الثامن من قرارها 238/62، اعتماد 2,5 مليون دولار للحساب لفترة السنتين 2008-2009. وقررت الجمعية، في الفقرة 140 من قرارها 243/64، اعتماد مبلغ إضافي قدره 5 ملايين دولار للحساب لفترة السنتين 2010-2011. وبالنسبة إلى فترة السنتين 2012-2013، وافقت الجمعية، في قرارها 248/68 ألف، على اعتماد إجمالي تحت حساب التنمية قدره 29 243 200 دولار، كما وافقت الجمعية، في قراراتها 248/66 ألف و 249/70 و 263/72، على اعتماد إجمالي تحت حساب التنمية لفترات السنتين 2014-2015 و 2016-2017 و 2018-2019، على التوالي، قدره 28 398 800 دولار. وبالنسبة إلى عام 2020، وافقت الجمعية، في قرارها 264/74، على اعتماد قدره 14 199 400 دولار لحساب التنمية.

4-35 وتستند المقترحات المتعلقة باستخدام الموارد للشريحة الثالثة عشرة، والمفصلة في مرفق هذه الملزمة، إلى إجراءات وترتيبات استخدام حساب التنمية التي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها 220/53 ألف، و 220/53 بآلية، و 15/54 و 249/54 و 237/56 و 246/60 و 252/61 و 235/62 و 237/62 و 238/62 و 243/64 و 244/64 و 248/66 و 248/68.

الاستراتيجية

35-5 يقدم حساب الدعم إلى البلدان النامية في تنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 استجابةً للاحتياجات والطلبات التي تعرب عنها الدول الأعضاء، وكذلك للتوصيات والقرارات المتخذة في سياق العمليات الحكومية الدولية ومجالس الإدارة المختصة.

35-6 وتستفيد المشاريع من الولايات والمزايا النسبية للكيانات المنفذة المختلفة، وتنفذ كل المشاريع مع شركاء من داخل الأمانة العامة، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

35-7 ويزود حساب التنمية الكيانات المنفذة غير المقيمة في غالبيتها بالقدرة على تفعيل الكم الضخم من المعارف والدراية الذي بحوزتها لتقديم الدعم في مجال تنمية القدرات إلى جهات معنية مختارة. وتوفر المشاريع جسرا بين الخبرة المعيارية والتحليلية للمقر وتنمية القدرات المستدامة في الميدان. ومن خلال الدعم المقدم من الحساب، تتمكن الكيانات المنفذة من متابعة العمليات الحكومية الدولية وعملها التحليلي بمشاريع ملموسة على كل من الصعد المتعدد الأقطار ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي. وتركز معظم المشاريع على بلدان متعددة - غالبا ما تكون من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية - كثيرا ما تنتشر في مناطق متعددة.

35-8 وحساب التنمية هو بمثابة مرفق تشغيلي لاختبار النهج الإنمائية الجديدة والمبتكرة. فعندما تحقق هذه النهج نجاحا، يجري توسيع نطاقها وتكرارها من أجل زيادة النتائج الإنمائية، بتوفير تمويل من خارج الحساب. ويوفر الحساب كذلك آلية لتعزيز تبادل ونقل المهارات والمعارف والممارسات السليمة بين البلدان المستهدفة، بما يشمل مناطق جغرافية مختلفة (مثلا عبر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء في أوساط مجتمع المساعدة الإنمائية).

35-9 وحددت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنمية القدرات بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر تنفيذ التنمية المستدامة، وأكدت أهمية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وشددت الجمعية العامة، في قرارها 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2016، على أهمية تنمية القدرات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود الوطنية في هذا الصدد.

35-10 وجددت الجمعية العامة في قرارها 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تأكيد دعوتها لجعل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية قادرة بشكل أكبر على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. وانسجاما مع ذلك القرار، يواصل حساب التنمية العمل في تنسيق مع نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية على الأرض لمواصلة التأكد من أن المشاريع قائمة على الاحتياجات، وأنها تتيح القدرات والموارد العالمية والإقليمية للبلدان بطريقة منسقة.

هدف الشطر الثالث عشر وموضوعه واستراتيجيته

35-11 تسترشد المشاريع المقترحة للشريحة الثالثة عشرة بموضوع عام هو "تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في الاستفادة من النهج الابتكارية والمحفزة للتعبيل بالتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، أقرته اللجنة التوجيهية لحساب التنمية في حزيران/يونيه 2019 ووافق عليه مدير البرامج في حساب التنمية، هو وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

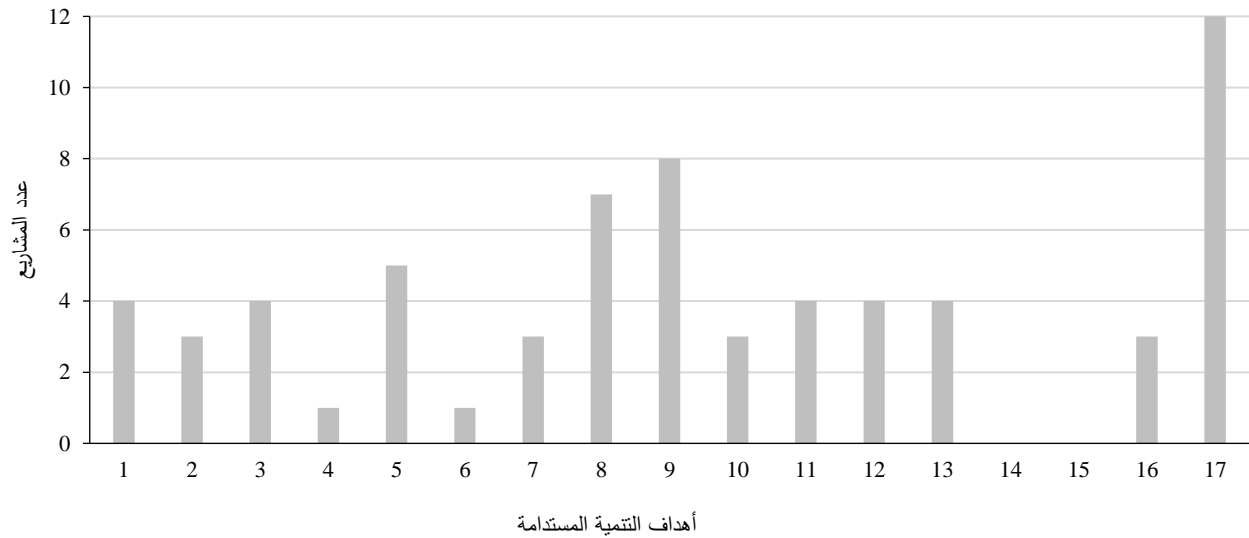
35-12 وتستجيب المشاريع المقترحة للشريحة الثالثة عشرة استجابة وثيقة لهذا الموضوع، حيث تقدم ثمانية مشاريع دعما مباشرا لتحقيق الهدف 9 المتعلق ببناء هياكل أساسية قادرة على الصمود، والترويج للتصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار. ومن المشاريع التي تنطوي على عنصر قوي للابتكار مشاريع تجريب السياسات المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة (المشروع باء)، وتقييمات التكنولوجيا في قطاعي الطاقة والزراعة للتعبيل في التقدم المحرز في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (المشروع دال)، والشراكات بين

القطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنى التحتية (المشروع لام)، واقتصاد التدوير (المشروع نون)، والعلاقة الوثيقة بين العلوم والسياسات دعماً لخطة عام 2030 (المشروع شين).

35-13 وفي ما يتخلى الهدف 9، على النحو المبين في الشكل 35-أولاً أدناه، تقدم مشاريع الشريحة الثالثة عشرة الدعم في تنفيذ طائفة واسعة من أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الأولويات الإقليمية والقطرية المختلفة ولايات الكيانات المنفذة. ونظراً للطابع المترابط للأهداف، تقدم مشاريع متعددة الدعم أيضاً إلى أكثر من هدف منها. وتدمج جميع المشاريع أيضاً مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، وتركز مشاريع متعددة حصراً إما على هذا المبدأ أو على الفئات الضعيفة/المهمشة. ويشمل ذلك مشاريع تتعلق بالبيانات لدعم السياسات الرامية إلى عدم ترك أحد خلف الركب (المشروع قاف)، والاستفادة من النهج المبتكرة لدرس عدم المساواة (المشروع فاء)، والتصدي لحالات الاتجار في سياق تدفقات الهجرة المختلطة (المشروع كاف)، وتوفير أماكن عامة آمنة ومتاحة لتتيح إدماج المهاجرين اجتماعياً واقتصادياً (المشروع ياء).

الشكل 35-أولاً

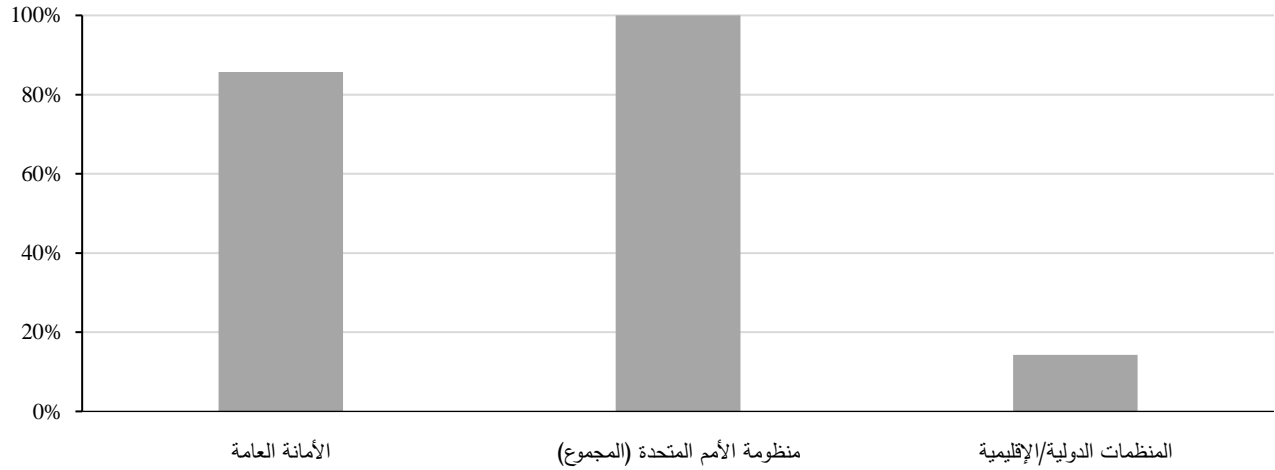
إسهام مشاريع الشريحة الثالثة عشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة



35-14 تشكل الشراكات حجر زاوية في تنفيذ مشروع حساب التنمية. وكما يبين الشكل 35-ثانياً، ستتفد كل مشاريع الشريحة الثالثة عشرة في تعاون مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأكثر من 80 في المائة من المشاريع مع كيانات الأمانة العامة الأخرى. وبالنظر إلى ذلك، وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن الجمعية العامة قد وافقت بعد على تمويل المشاريع المعروضة في الملزمة الحالية، ولم تكن قد وضعت الصيغة النهائية لبلدان المشاريع. ومن المرجح أن يزداد عدد شراكات المشاريع، على سبيل المثال، مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى مع وضع المشاريع الصيغة النهائية لقائمة البلدان المستهدفة.

الشكل 35-ثانيا

حصة الشراكات في مشاريع حساب التنمية^(أ)



(أ) يمكن لمشروع واحد أن يعمل في شراكة مع شركاء متعددين.

15-35 لا تزال ترتيبات التنسيق والتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية تؤدي دورا هاما في تنفيذ المشاريع على الصعيد القطري. ويشير ثلثا (14) المشاريع المقترحة إلى التعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، ومن المرجح أن يزداد هذا العدد بمجرد انتهاء المشاريع من تحديد البلدان التي تستهدفها. وستيسّر هذه الشراكات وترتيبات التعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية وضع المشاريع في صيغتها النهائية وتنفيذها، وتكفل ارتكازها على الاحتياجات المحلية وعلى قدرات منظومة الأمم المتحدة على الأرض. وسيدعم هذا الترتيب أيضا استدامة إجراءات تدخّل المشاريع بعد انتهاء المشروع.

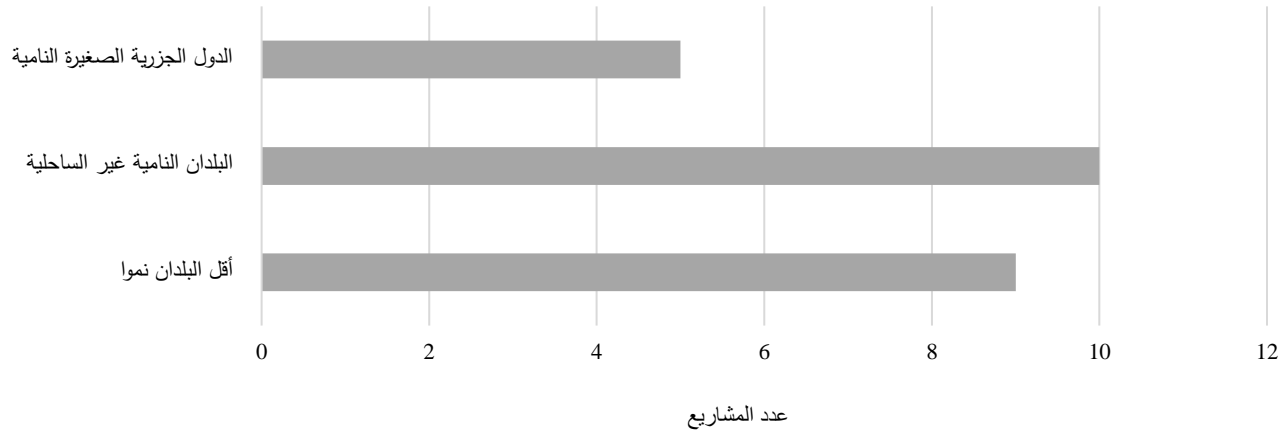
16-35 وتشمل الشريحة الثالثة عشرة أيضا مشاريع ستتقدّم بالاشتراك بين كيانات عدة. وعلى سبيل المثال، سيجمع مشروع "نحو أطر تمويل وطنية متكاملة" (المشروع ألف)، الذي تقوده إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قدرات سبعة كيانات منفّذة (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، واللجان الإقليمية الخمس) من أجل تقديم دعم متكامل إلى البلدان المستهدفة في مجال تمويل أهداف التنمية المستدامة لدعم تلك البلدان في جهودها الرامية إلى تصميم وتنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة.

النطاق الجغرافي للمشاريع

17-35 تشمل أغلب المشاريع بلدانا ذات احتياجات خاصة، هي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كبلدان مستهدفة. ويبين الشكل أدناه عدد المشاريع الداعمة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة.

الشكل 35-ثالثا

المشاريع الداعمة للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة^(أ)

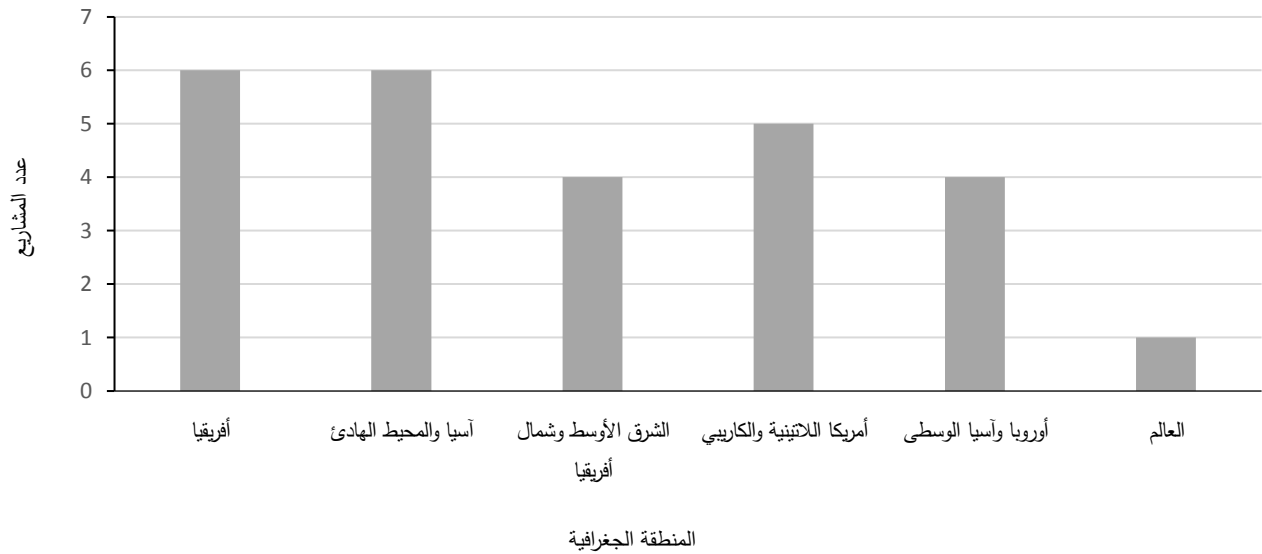


(أ) هذه الأرقام مبدئية وهي تستند إلى 13 مشروعا توفرت بشأنها معلومات عند كتابة التقرير. ويمكن أن تكون للمشاريع بلدان مستهدفة من مجموعات متعددة.

35-18 ويبين الشكل أدناه التوزيع الجغرافي للمشاريع المقترحة. وعلى غرار الشرائح السابقة، فإن أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ تضم العدد الأكبر من المشاريع المقترحة.

الشكل 35-رابعا

عدد المشاريع حسب المنطقة الجغرافية^(أ)



(أ) يمكن أن يسهم مشروع واحد في أكثر من منطقة.

أنشطة التقييم

19-35 بعد استعراضٍ ونظرٍ من قبل اللجنة التوجيهية لحساب التنمية، وُضع نظام تقييم جديد ليستخدمه حساب التنمية في عام 2019. ويشمل النظام الجديد إطاراً للتقييم يصف وظيفة التقييم الجديدة، ومبادئ توجيهية لتقييم المشاريع تقدم الدعم في تصميم وإجراء عمليات تقييم عالية الجودة لدى انتهاء المشاريع. ويكمل هذا الإطار هذه المبادئ التوجيهية مهام التقييم المتبعة حالياً في الكيانات المنفذة العشرة المنضوية في حساب التنمية، وينشئ روابط بين عمليات التقييم التي يجريها حساب التنمية وعمليات التقييم في كل كيان من هذه الكيانات. ويمكن الاطلاع على هاتين الوثيقتين الرئيسيتين عبر الموقع الشبكي لحساب التنمية (www.un.org/development/desa/da/).

20-35 ويُستخدم حالياً إطار التقييم الجديد والمبادئ التوجيهية لتقييم المشاريع في تقييمات مشاريع الشريحة العاشرة التي أُنجزت مؤخراً. ومن المقرر إجراء عملية تقييم لمتابعة عمليات إنجاز هذه التقييمات، يُتوقع أن تقضي إلى تعديل ومواصلة تحسين الإطار والمبادئ التوجيهية حسب الاقتضاء. وستُدرج نتائج هذه العملية، وكذلك إنجازات مشاريع الشريحة العاشرة، في التقرير المرحلي الثاني عشر للأمين العام عن حساب التنمية، الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في ما يتصل بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022⁽¹⁾. وكما هو مبين في الفقرة 37 من التقرير المرحلي الحادي عشر عن حساب التنمية (A/74/85)، سيجري الإبلاغ عن النتائج والمنجزات المستهدفة على أساس سنوي بعد الإغلاق الكامل للشريحة الثانية عشرة، التي ستُنجز في عام 2023.

21-35 ويصّب نظام التقييم الجديد الذي يتبعه حساب التنمية تركيزاً متزايداً على التعلم، بالإضافة إلى المساءلة. وستظل جميع المشاريع، عند الانتهاء منها، خاضعة لتقييم داخلي للأداء. واعتباراً من الشريحة الثانية عشرة، لن يلزم إجراء تقييم نهائي إلا لنصف المشاريع التي يجري اختيارها عشوائياً. ومع أن تقييم نصف المشاريع لكل شريحة يوفر تغطية كبيرة للمشاريع المنفذة، فإنه يحذر أيضاً الموارد اللازمة لعملية تعلم أكثر صرامةً ولتقييم وتحليل أكثر تعمقاً للمشاريع المختارة للتقييم، وكذلك لإجراء تقييمات أكثر تعقيداً على مستوى البرامج. وسيجري تقييمان استراتيجيان على مستوى البرامج، مثل التقييمات المواضيعية أو تقييمات المجموعات.

(1) تتضمن التقارير المرحلية عن حساب التنمية المقدمة إلى الجمعية العامة معلومات عن تنفيذ أحدث شريحة من شرائح المشاريع المنجزة. وإلى أن يبدأ اتباع دورات الميزانية السنوية في عام 2020، أطلقت شرائح جديدة للمشاريع مرة كل سنتين. وبما أن مشاريع حساب التنمية تتفدّ على فترة أربع سنوات، فإن التقارير المرحلية عن حساب التنمية ستقدم إلى الجمعية العامة على أساس سنوي ابتداءً من عام 2025.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2021

22-35 يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لعام 2021 للباب 35 ما قدره 14 199 400 دولار.

23-35 ويرد في الجدول 1-35 أدناه بيان الاحتياجات من الموارد المتصلة بالشرية الثالثة عشرة من المشاريع المقترحة تحت الباب 35.

الجدول 1-35

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الميزانية العادية

العنصر	2019	عام 2020	الفنية	الموسعة	الأخرى	المجموع	النسبة	تقديرات عام	
								تقدير (قبل إعادة تقدير 2021)	إعادة تقدير (بعد إعادة تقدير التكاليف)
حساب التنمية	14 199,4	14 199,4	-	-	-	-	-	14 199,4	-

24-35 ويرد في الجدول 2-35 أدناه موجز للاحتياجات من الموارد اللازمة للشرية الثالثة عشرة من المشاريع حسب وجه الإنفاق.

الجدول 2-35

موجز الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2021	
568,0	تكاليف الموظفين الأخرى
4 007,4	الاستشاريون والخبراء
2 079,6	سفر الموظفين
1 979,0	الخدمات التعاقدية
1 052,6	مصروفات التشغيل العامة
4 512,8	المنح والمساهمات
14 199,4	المجموع

25-35 تصمم مشاريع حساب التنمية لتوفير الاستخدام الكفاء والفعال للموارد. وتستند الاحتياجات من الموارد إلى مذكرات مفاهيمية توفر وصفا للمشاريع وخططا أولية لتنفيذ المشاريع. وبعد استعراض الجمعية العامة للميزانية المقترحة بحلول نهاية عام 2020، ستبدأ الكيانات المنفذة إعداد وثائق المشاريع مشفوعة بتحليل أكثر تفصيلا وبنواتج وجداول زمنية وميزانيات، وتتجز تحديد البلدان المستهدفة.

26-35 وينفذ المشاريع موظفون من أصحاب الخبرات الراسخة في مجالات المعايير والتحليل وبناء القدرات. وتمثل تكاليف الموظفين الأخرى (المساعدون المؤقتون العامون) ما متوسطه 4 في المائة من مجموع الميزانية، وهي تُستخدم لتغطية الاحتياجات المؤقتة

القصيرة الأجل للاضطلاع بأنشطة المشاريع، مثل تنظيم حلقات العمل وجمع البيانات. وبالنظر إلى أن معظم الكيانات المنفذة غير مقيمة غالبا في البلدان التي تستهدفها المشاريع وإلى أن لجميع المشاريع أنشطة على الصعيد القطري، فإن تكاليف سفر الموظفين تكون لازمة لمعظم المشاريع، وهي تمثل ما متوسطه 15 في المائة من مجموع الميزانية.

27-35 وتستعين المشاريع عادة بالاستشاريين والخبراء الوطنيين لدعم تنفيذ المشاريع على الصعيد الوطني ولتجميع وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكثيرا ما يلزم استخدام خبراء دوليين للمشاريع التي تتناول مجالات أنشطة حديثة، الأمر الذي يتطلب خبرة قد لا تكون متوفرة في البلد أو داخل الكيان المنفذ.

28-35 وتستخدم الخدمات التعاقدية لإشراك المؤسسات أو المنظمات الوطنية والمحلية للمساعدة في تنفيذ العناصر الوطنية للمشاريع، بما في ذلك الدراسات والمشاريع التجريبية المحلية والمشاورات وحلقات العمل. وكثيرا ما يتضمن ذلك عناصر للتنمية قدرات المؤسسات والمنظمات نفسها. وعادة ما تُدرج إيجارات الأماكن وتكاليف خدمات المؤتمرات وتكاليف الاتصالات المرتبطة بحلقات العمل أو التدريب أو الحلقات الدراسية أو اجتماعات أفرقة الخبراء تحت فئة مصروفات التشغيل العامة.

29-35 وترد تكاليف المشاركين في حلقات العمل (السفر والبدلات الممكنة)، بمن فيهم المشاركون في اجتماعات أفرقة الخبراء، تحت فئة المنح والتبرعات، وتمثل هذه التكاليف، في المتوسط، ثلث ميزانيات المشاريع. وتستخدم المشاريع عادة حلقات العمل الوطنية للتدريب والتنسيق وبناء التوافق. وتشمل معظم المشاريع أيضا عددا أقل من حلقات العمل الإقليمية، التي عادة ما تُستخدم للتعاون بين بلدان الجنوب وتبادل الدروس المستفادة بين البلدان المستهدفة بالمشاريع. وغالبا ما تُستخدم حلقات العمل الإقليمية والأقليمية لتبادل الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها مع جمهور أوسع، وكثيرا ما تنظم في سياق اجتماعات أو مناسبات حكومية دولية أخرى بهدف خفض التكاليف.

قائمة بالمشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام 2021

الرمز	العنوان	الكيانات المنفذة	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بـدولارات)
ألف	نحو أطر تمويل وطنية متكاملة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع الأونكتاد واللجان الإقليمية، وبالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين والبرنامج الإنمائي	تعزيز قدرات بلدان مختارة على تعبئة التمويل ومواءمته مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة	1-17، 3-17، 4-17، 5-17، 9-17	2 321 000
باء	تجريب السياسات المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة والبيئات الاختبارية الناضجة في آسيا والمحيط الهادئ	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	تحسين القدرات المؤسسية لبلدان مختارة ذات احتياجات خاصة في آسيا والمحيط الهادئ على تطوير تجريب السياسات والبيئات الاختبارية الناضجة في مجال التكنولوجيات الجديدة كنهج مبتكر ومحفز للتعبيل بالنقد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030	1-9 و 9-ب و 9-ج و 16-6 و 17-6	648 000
جيم	البيانات الإدارية للمؤشرات المصنفة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية	تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية لبلدان مختارة في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية على تحسين الاستفادة من مصادر البيانات الإدارية لتنفيذ خطة عام 2030 ولرصد أهداف التنمية المستدامة	17-18	624 000
دال	تقييم التكنولوجيا في قطاعي الطاقة والزراعة في أفريقيا للتعبيل بالنقد في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار	الأونكتاد، بالتعاون مع فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة	تعزيز قدرات واضعي السياسات الوطنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وغيرهم من الجهات المعنية في بلدان نامية مختارة في أفريقيا على تصميم وتنفيذ سياسات تدعم تعلم التكنولوجيا في مجالي الطاقة المتجددة والزراعة، ونشرها واعتمادها	2-4 و 2-ألف و 1-7 و 2-7 و 9-ب و 9-5 و 9-أ و 9-ب	590 000
هاء	تعبئة الموارد من أجل اتفاق بيئي جديد: الشراكات والعمل مع آسيا	الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واليونيدو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	زيادة القدرات الوطنية والإقليمية في البلدان النامية الآسيوية على بلورة وتنفيذ سياسات تزيد إلى أقصى حد من إمكانية تمويل اتفاق بيئي جديد وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030	1-13، 2-13، 3-13، 13-ب، 1-17، 3-17، 9-17، 13-17، 14-17، 16-17، 17-17	624 000
واو	السياسات والأطر التجارية لتعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة مختارة من البلدان العربية التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع	الأونكتاد، بالتعاون مع الإسكوا	تعزيز قدرات بلدان عربية مختارة تشهد حالات نزاع أو تمر بمرحلة ما بعد النزاع على اعتماد وتنفيذ سياسات وأطر متصلة بالتجارة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي وأهداف التنمية المستدامة	10-17	488 000

الرمز	العنوان	الكيانات المنفذة	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بـدولارات الولايات المتحدة)
زاي	دعم التنفيذ المتسق للسياسات لتحفيز الأمن الغذائي والأمن المعيشي في أفريقيا	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية	تعزيز قدرات الجهات المعنية على تنفيذ السياسات الشاملة لعدة قطاعات من أجل الارتقاء بالزراعة التي يوجهها التكيف القائم على النظم الإيكولوجية باستخدام الطاقة النظيفة في بلدان مختارة في أفريقيا	1-5، 2-4، 3-9، 7-2، 8-3، 8-4، 13-2، 17-14، 17-17	549 000
حاء	استخدام بيانات وأدوات الصحة البيئية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا	برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا	تعزيز قدرات بلدان مختارة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على وضع وتنفيذ سياسات للحد من عوامل الخطر البيئي على صحة الإنسان وتحسين الصحة في البيئة الحضرية	3-4، 3-9، 11-6، 12-4، 13-3، 17-9	528 000
طاء	مؤشرات مصنفة متعلقة بالأراضي للسياسات والإجراءات التي لا تترك أحدا خلف الركب في أفريقيا	مؤئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة	تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على الاستفادة من البيانات المصنفة المتعلقة بالأراضي من أجل وضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر لا تترك أحدا خلف الركب	1-4 و 5-أ و 11-1 و 11-3 و 11-7	528 000
ياء	إنشاء فضاءات عامة آمنة متاحة للجمهور لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا	مؤئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الأونكتاد واليونسكو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين	تعزيز قدرات السلطات والمجتمعات المحلية على تطبيق التخطيط والتصميم الحضريين لإدماج المهاجرين، مما يؤدي إلى تعزيز اللحمة الاجتماعية وزيادة التعاون عبر الحدود في المدن الصغيرة والثانوية بالقرب من الحدود الدولية في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا	1-2 و 5-5 و 8-3 و 11-7 و 11-أ	549 000
كاف	التصدي لحالات الاتجار بالأشخاص لأغراض السخرة في أمريكا اللاتينية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية	تعزيز قدرات مفتشي العمل وسلطات الهجرة والمدعين العامين في بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية على تحديد ومعالجة حالات السخرة المحتملة، لا سيما في سياق تدفقات الهجرة المختلطة	8-7، 8-8، 16-1، 16-2، 5-2	524 000
لام	الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز التمويل الابتكاري وتطوير البنية الأساسية دعماً للتصنيع في أفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإسكوا	تعزيز قدرات الجهات المعنية على الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها وسيلة التمويل الابتكاري وتطوير البنية التحتية دعماً للتصنيع في بلدان أفريقية مختارة	17-2 و 9-1 و 9-أ	624 000
ميم	اتباع نهج مبتكرة في مجال مباشرة الأعمال الحرة وتنمية القطاع الخاص لتعزيز التجارة والتصنيع الشامل في الجنوب الأفريقي	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اليونيدو والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجالس الأعمال التجارية التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	تعزيز قدرات بلدان الجنوب الأفريقي في مجال الاستفادة من نهج مبتكرة لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة والقطاع الخاص توصلاً لتصنيع وتجارة شاملة للجميع وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة	9-2 و 8-1 و 8-2 و 5-ب	649 000
نون	التعجيل بالانتقال إلى اقتصاد تدوير داخل منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبرنامج	تعزيز القدرات الوطنية لبلدان مختارة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على تصميم وتنفيذ تدابير للانتقال إلى اقتصاد تدوير	12-3 و 12-6 و 12-8 و 3-9 و 6-5 و 6-أ و 7-2 و 7-3 و 7-أ و 9-4	549 000

الرمز	العنوان	الكيانات المنفذة	الهدف	أهداف التنمية المستدامة وغاياتها	الميزانية (بـدولارات الولايات المتحدة)
		الإيماني ومنظمة الأغذية والزراعة والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية			
سين	التنقل المستدام والربط الذكي (الصلة بين التجارة والنقل) في وسط آسيا والقوقاز وغرب البلقان	اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية ومنظمة العمل الدولية	تعزيز قدرات بلدان مختارة في وسط آسيا والقوقاز وغرب البلقان على الانتقال إلى التنقل المستدام والربط الذكي	3-6، 9-1، 11-2، 17-10، 5-11، 17-5	528 000
عين	تعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومفوضية حقوق الإنسان والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية	تعزيز القدرات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)	10 و 12 و 13 و 16 و 17	649 000
فاء	نُهج مبتكرة من أجل درس عدم المساواة من خلال إدماج مصادر مختلفة للبيانات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي (اللجنة الإقليمية المعنية بإدارة الأمم المتحدة للمعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي لصالح الأمريكتين)	تحسين قدرات بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إنتاج إحصاءات عن عدم المساواة لدعم السياسات القائمة على الأدلة بغية الحد من أوجه عدم المساواة وتنفيذ خطة عام 2030	10-1، 17-18	624 000
صاد	تعزيز القدرات الوطنية على تحديد الأشخاص الأكثر تخلفاً عن الركب في آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية	تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات تحدّ من عدم تكافؤ الفرص وتُعجل في تنفيذ خطة عام 2030 لمن تخلفوا عن الركب	1-3، 1-4، 2-2، 4-5، 8-5، 10-1، 10-2، 10-4	624 000
قاف	توجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومبادرة جس النبض العالمي للأمم المتحدة، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية	تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على قيادة تطوير وتقديم منتجات وخدمات إحصائية مبتكرة وموثوق بها وفي حينها دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030	17-18	649 000
راء	تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية	الإسكوا، بالتعاون مع الأونكتاد واليونيدو	تعزيز قدرات الوكالات الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع السوق وتحسين البيئة الناعمة التي تعمل فيها تلك المؤسسات	8-3، 8-5، 8-6، 9-2، 9-3 و ب-9	470 000
شين	توسيع نطاق العلاقة الوثيقة بين العلوم والسياسات دعماً لخطة عام 2030 في المنطقة العربية	الإسكوا، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واليونيسيف، والبرنامج الإنمائي	تعزيز قدرات الجهات المعنية في مجال الابتكار على إشاعة وتنفيذ بيئة تمكينية في مجال السياسات من أجل الابتكار المطبق الموجّه نحو تحقيق النتائج في منطقة الإسكوا	8-2، 8-6، 9-4، 9-5، ب-9، ج-12، أ-9	549 000
	تقييم مستوى البرامج				311 400
	المجموع				14 199 400

المرفق الثاني

المشاريع المقترح تمويلها من حساب التنمية لعام 2021

ألف - نحو أطر تمويل وطنية متكاملة

<p>العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 1-17 و 3-17 و 4-17 و 5-17 و 9-17</p>	<p>يسشارك في تنفيذ المشروع كلٌّ من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإسكوا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع نظام المنسقين المقيمين والبرنامج الإنمائي (2 321 000 دولار)</p>
---	---

الهدف

تعزيز قدرات بلدان مختارة على تعبئة التمويل ومواءمته مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

بعد انقضاء أربع سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، لا تزال تعبئة التمويل الكافي ووسائل التنفيذ الأخرى تشكل تحدياً بالغ الأهمية في معظم البلدان. ولا يتضمن سوى ربع الخطط الإنمائية الوطنية عنصراً تمويلياً مفصلاً. وعلى غرار ذلك، فإن معظم الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لا تقدم تكاليف محددة أو تفاصيل عن الخطط المزمع تمويلها. وبغية مواجهة هذه التحديات وغيرها ومساعدة البلدان على بلورة أطر تمويل وطنية متكاملة، حددت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية سمات وخطوات رئيسية لتنفيذ أطر أهداف التنمية المستدامة في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019. وتشكل هذه الأطر أداة للحكومات من أجل ما يلي: (أ) مواءمة سياسات التمويل مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة؛ (ب) تعزيز الروابط بين عمليات التخطيط (مثل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أو الخطط الإنمائية الوطنية) وسياسات التمويل. ويمكن للأطر أيضاً أن تساعد الحكومات في الجمع بين تدابير الدعم الواسعة النطاق المتعلقة بتمويل أهداف التنمية المستدامة التي يوفرها المجتمع الدولي، وفي الاستفادة منها على نحو أفضل. وفي نهاية المطاف، يمكنها أن تساعد على جمع الموارد لتنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية وتمويل الأهداف.

وسيجمع المشروع بين القدرات القائمة ودعم السياسات لتمويل أهداف التنمية المستدامة من قبل الكيانات المنفذة في عرض متكامل يقدم إلى البلدان المستهدفة. وسيعالج المشروع الثغرات في القدرات التي حددتها البلدان المستهدفة في جهودها الرامية إلى تصميم وتنفيذ إطار تمويل وطني متكامل، في واحدة أو أكثر من لبنات البناء الأربع المبينة في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019، وهي: (أ) تقديم الدعم في مرحلة التقييم والتشخيص، مثل تقدير تكاليف الأولويات في الاستراتيجيات الوطنية؛ (ب) في بلورة استراتيجية للتمويل؛ (ج) في آليات الرصد والاستعراض؛ و/أو (د) ترتيبات الحوكمة لاستراتيجية وحلول التمويل المتكاملة. وسيخلق المشروع أيضاً مساحات للتعليم من الأقران في البلدان التي تصمم وتنفذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، مع الاستفادة من المنصات القائمة على الصعيد الإقليمي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات بلدان مختارة على تعزيز الروابط بين عمليات التخطيط واستراتيجية وسياسات التمويل، وعلى تحسين مواءمة سياسات التمويل مع الأولويات الوطنية للتنمية المستدامة، وسيجلى ذلك من خلال تحديد وتنفيذ مبادرات وآليات سياسات التمويل ذات الأولوية لتمويل أهداف التنمية المستدامة/القطاعات والمشاريع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في بلدان مختارة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا	تكاليف الموظفين الأخرى
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	سفر الموظفين
المواد التقنية (عدد المواد)	الخدمات التعاقدية
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا	مصرفات التشغيل العامة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع
	2 321,0

باء - تجريب السياسات المتعلقة بالتكنولوجيات الرائدة والبيئات الاختبارية النازمة في آسيا والمحيط الهادئ

ستنفذ هذا المشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (648 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 9-1 و 9-ب و 9-ج و 16-6 و 17-6
---	---

الهدف

تحسين القدرات المؤسسية لبلدان مختارة ذات احتياجات خاصة في آسيا والمحيط الهادئ على تطوير تجريب السياسات وبيئات اختبارية نازمة في مجال التكنولوجيات الجديدة باعتبارها نهجاً مبتكراً ومحفزاً للتعبيل بالتقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

أثار إحراز التقدم الأبطأ وتيرة في تطوير التكنولوجيا الرقمية في العديد من البلدان ذات الاحتياجات الخاصة مقارنةً ببقية المناطق أوجه قلق إزاء اتساع الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها. وفي ظل الوتيرة السريعة لتطوير التكنولوجيات الرائدة في البلدان الأكثر تقدماً، فإن هذا الاتجاه المتباين للنمو سيقوض التزام الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بعدم ترك أحد خلف الركب. وما لم يعالج هذا الأمر، فإنه سيزيد من تفاقم الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان وداخلها. وهذه هي الحال بالنسبة إلى آسيا والمحيط الهادئ بوصفها أكثر المناطق انقساماً في المجال الرقمي في العالم. غير أن سرعة التطوير التكنولوجي وتعقيده وما يرتبط به من مخاطر تطرح أيضاً تحديات سياسية وناظمة. واستكشف عدد من الجهات النازمة في البلدان المتقدمة نسبياً مبادراً نازمةً ابتكارية ناشئة تعرف باسم البيئات الاختبارية النازمة - وهو نهج يتيح إجراء اختبارات حية ومحددة زمنياً للابتكارات تحت إشراف جهة نازمة.

وسيستند هذا المشروع إلى عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال الحكومة الرقمية وإلى عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ما يتعلق بطريق المعلومات الفائق السرعة في دعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ

السياسات والاستراتيجيات التكنولوجية من أجل تنمية مستدامة وشاملة للجميع. وفي إطار استراتيجية المشروع هذه، ستشارك بلدان متقدمة حققت نجاحاً واضحاً في البيئات الاختبارية الناضجة وفي تجريب السياسات بصفتها شريكاً في التعلم من أجل تبادل المعارف وتنمية القدرات القائمة على الأدلة. ويهدف المشروع إلى تحسين القدرات المؤسسية للبلدان المستهدفة على تطوير كلٍ من تجريب السياسات والبيئات الاختبارية الناضجة في مجال التكنولوجيات الجديدة في الميادين المتوائمة مع المجالات ذات الأولوية للبلدان المختارة على النحو المحدد في سياساتها الرقمية واستراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تحسين القدرات المؤسسية لبلدان مختارة ذات احتياجات خاصة في آسيا والمحيط الهادئ على تطوير كلٍ من تجريب السياسات والبيئات الاختبارية الناضجة في مجال التكنولوجيات الجديدة باعتبارهما نهجا ابتكاريا ومحفزاً للتعبئة بالنقد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما سيبينه كل بلد مشارك أعدّ توصيات ومبادئ توجيهية لإيجاد وسائل تتيح تجريب السياسات وإشاعة بيئة اختبارية ناضجة. ويمكن أن يُترجم ذلك أيضاً إلى وثائق سياسة عامة، تتخذ شكل مسودة أو ورقة عمل، وإلى بلورة شراكة مع جهات معنية متعددة، في مجالي تجريب السياسات والبيئات الاختبارية الناضجة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كمياً	تكاليف الموظفين الأخرى
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	سفر الموظفين
المواد التقنية (عدد المواد)	الخدمات التعاقدية
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كمياً	مصرفات التشغيل العامة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع
	648,0

جيم - البيانات الإدارية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصنفة في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية

استنفذ المشروع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية (624 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 17-18
--	---

الهدف

تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية لبلدان مختارة في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية على تحسين استخدام مصادر البيانات الإدارية من أجل تنفيذ خطة عام 2030 ورصد أهداف التنمية المستدامة.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

عند وجود نظم إدارية جيدة النوعية وعند تحديث معلوماتها بانتظام، يمكنها أن تقدم صورة كاملة عن الجوانب الرئيسية لسكان بلد ما أو اقتصاده بصورة مستمرة. ويمكن أن تكون البيانات التي تُجمع لأغراض إدارية مصدرا غنيا وفعالا من حيث التكلفة لإنتاج إحصاءات رسمية في الوقت المناسب، وخصوصا لتلبية الحاجة الملحة إلى بيانات مصنفة عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في تنفيذ خطة عام 2030. بيد أن العديد من البلدان يعاني من الافتقار إلى الهياكل الأساسية والترتيبات التقنية والمؤسسية اللازمة لتبادل وتجهيز البيانات الإدارية والبيانات الوصفية على نحو متسم بالكفاءة من أجل إنتاج الإحصاءات الرسمية.

وسيدعم المشروع بلدانا مختارة في تذليل التحديات القانونية والتقنية التي تصادف تبادل البيانات الإدارية وتجهيزها. كما سيقدم الدعم للربط بين سجلات البيانات الإدارية بما يجعلها مناسبة لإنتاج الإحصاءات الرسمية، وذلك بتقديم إسهامات في الحلول التقنية في مكتب الإحصاءات من أجل تخزين البيانات الواردة وتجهيزها على نحو مأمون بطريقة مستدامة. وبغية زيادة الاهتمام بالتعاون، ستُستحدث أيضا، في الحالات المثالية، آليات لمعرفة الأصدقاء بغية المساعدة في تحسين جودة السجلات المتاحة لمكتب الإحصاءات.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في بلدان نامية مختارة على تحسين استخدام مصادر البيانات الإدارية لتنفيذ خطة عام 2030 ولرصد أهداف التنمية المستدامة، وهو ما ستبنيه البلدان المشاركة التي حسنت التعاون بين الكيانات الحكومية، ووضعت مقترحات لتحسين الأطر القانونية، واستحدثت آليات لتبادل البيانات وضمان الجودة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميا		تكاليف الموظفين الأخرى	
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)		الخدمات التعاقدية	
المواد التقنية (عدد المواد)		مصروفات التشغيل العامة	
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميا		المنح والمساهمات	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		المجموع	
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

دال - تقييم التكنولوجيا في قطاعي الطاقة والزراعة في أفريقيا للتعجيل بالتقدم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار

سينفذ هذا المشروع الأونكتاد بالتعاون مع فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (590 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 2-4 و 2-ألف و 1-7 و 2-7 و 7-ب و 5-9 و 9-أ و 9-ب
--	---

الهدف

تعزيز قدرات واضعي السياسات الوطنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وغيرهم من الجهات المعنية في بلدان نامية مختارة في أفريقيا على تصميم وتنفيذ سياسات تدعم تعلم التكنولوجيا في مجالي الطاقة المتجددة والزراعة، ونشرها واعتمادها

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره 29/2018، بأن عمليات استشراف آفاق التكنولوجيا وتقييمها، بما في ذلك التكنولوجيات المراعية للمنظور الجنساني والبيئة، يمكن أن تساعد واضعي السياسات والجهات المعنية في تنفيذ خطة عام 2030، من خلال تحديد التحديات والفرص التي يمكن معالجتها من الناحية الاستراتيجية. وشجع المجلس في هذا القرار البلدان على إجراء تقييمات للتكنولوجيا بوصفها عملية تشجع النقاش المنظم حول التكنولوجيات الجديدة، وشجع أيضا اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والأونكتاد على استكشاف جدوى هذه العمليات. ويمكن تطبيق القدرات في مجال تقييم التكنولوجيا على شواغل التطوير القائمة والناشئة التي لها بُعد تكنولوجي هام. ومن خلال عملية تركز على المشاركة تشمل طائفة واسعة من الجهات المعنية، ستكون لدى البلدان قدرات محسنة على تحديد أدوات السياسة العامة التي تسخر فوائد التكنولوجيات وتخفف من آثارها السلبية المحتملة. وفي الأجلين المتوسط والطويل، يمكن للبلدان أن تطور قدرات مؤسسية على القيام بشكل مستمر بمسح آثار التكنولوجيات ورصدها وتقييمها أثناء حصولها.

وسيقدم المشروع الدعم في بناء القدرات إلى أوساط واضعي السياسات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإلى غيرهم من الجهات المعنية في البلدان المستهدفة في أفريقيا بغية تصميم عملية لتقييم التكنولوجيا في قطاعي الطاقة المتجددة والزراعة، واتخاذ إجراءات لاستخدام التكنولوجيات كعوامل محفزة للتنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

يُتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات واضعي السياسات الوطنيين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وغيرهم من الجهات المعنية في بلدان نامية مختارة في أفريقيا على تصميم وتنفيذ سياسات تدعم تعلم التكنولوجيا في مجالي الطاقة المتجددة والزراعة، ونشرها واعتمادها، وهو ما سيتجلى من خلال تحديد الاتجاهات التكنولوجية ذات الصلة وما يرتبط بها من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية في مجال الطاقة و/أو الزراعة، فضلا عن خطة عمل لهذه القطاعات التكنولوجية في كل بلد مستهدف، تعتمد على الجهات المعنية المختلفة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا	الاستشاريون والخبراء 188,5
باء - توليد المعارف ونقلها	سفر الموظفين 133,5
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	الخدمات التعاقدية 40,0
المواد التقنية (عدد المواد)	مصرفات التشغيل العامة 53,0
	9

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا	المنح والمساهمات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	175,0
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع
	590,0

هـ - تعبئة الموارد من أجل اتفاق بيئي جديد: الشراكات والعمل مع آسيا

سينفذ المشروع الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية واليونيدو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (624 000 دولار)	مع أهداف التنمية المستدامة: 13-ب، 1-17، 3-17، 9-17، 13-17، 14-17، 17-17، 16
---	---

الهدف

زيادة القدرات الوطنية والإقليمية في البلدان النامية الآسيوية على بلورة وتنفيذ سياسات تزيد إلى أقصى حد من إمكانية تمويل اتفاق بيئي جديد وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

يتصل نصف أهداف التنمية المستدامة على الأقل بالحاجة إلى إحداث تحول هيكلي عميق في الاقتصاد في اتجاه أكثر مراعاة للبيئة وأكثر إنصافاً. وأعيد مؤخراً تأطير رؤية أهداف التنمية المستدامة في العديد من الأوساط بوصفها نوعاً من "اتفاق جديد بيئي" يجمع قاعدة واسعة من الدعم في جميع أنحاء العالم وعبر الأطياف السياسية. بيد أن الأثر الكامل لهذه المبادرات الوطنية لن يتحقق إلا إذا رُبطت ودُعمت بترتيبات وهيكل إقليمية وعالمية تكميلية. وهذا هو المنطق من إبرام اتفاق جديد بيئي عالمي. ولكن دون هذا الاتفاق الجديد البيئي تحديات هائلة، لا فقط من حيث تمويل وتنفيذ استثمارات جديدة جذرية في الطاقة والبنية التحتية وغير ذلك من أشكال النشاط الإنتاجي، بل أيضاً بسبب الحاجة إلى مرحلة انتقالية عادلة - مرحلة توازن بين التكاليف الاجتماعية والمشقات التي يعانها من يخاطرون بخسارة كل شيء في تلك الفترة.

وسينظر المشروع في كيفية تحقيق هذا النوع من التحول الهيكلي الذي ينطوي عليه إبرام اتفاق جديد بيئي عالمي سواء من حيث الجوانب المادية للتحول أو من حيث المتطلبات الاجتماعية ومتطلبات حقوق الإنسان من أجل تحقيق انتقال عادل. وتحقيقاً لهذا الغرض، يهدف المشروع تحديداً إلى سد ثغرات هامة في فهم الصلة الضرورية بين السياسات والمؤسسات المالية والسياسات الصناعية، لأن سد هذه الثغرات يشكل تحدياً رئيسياً لم تعمل الأوساط الإنمائية بعد على مواجهته بشكل كاف. وسيركز المشروع على الدور الذي يمكن أن تؤديه المصارف العامة وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروة السيادية إلى جانب المصارف الخاصة والصناعة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، للقيام بالقفزة التحويلية اللازمة للتوصل إلى اتفاق جديد بيئي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

يُتوقع أن يسهم هذا العمل في زيادة القدرات الوطنية والإقليمية في بلدان نامية آسيوية على بلورة وتنفيذ سياسات تزيد إلى أقصى حد من إمكانية تمويل اتفاق جديد بيئي وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وهو ما سيتجلى عن طريق إقرار خطة عمل على الصعيد الوطني في ثلاثة بلدان آسيوية وفي قيام ما لا يقل عن اثنين من البلدان الثلاثة المشاركة باتخاذ إجراءات ذات أولوية.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا		تكاليف الموظفين الأخرى	30,0
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	227,6
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	16	سفر الموظفين	134,0
المواد التقنية (عدد المواد)	12	الخدمات التعاقدية	25,0
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا		مصرفات التشغيل العامة	43,6
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		المنح والمساهمات	163,8
التشاور والمشورة والدعوة		المجموع	624,0

واو - السياسات والأطر التجارية لتعزيز التكامل الإقليمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجموعة مختارة من البلدان العربية التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع

سينفذ المشروع الأونكتاد، بالتعاون مع الإسكوا (488 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 10-17
--	---

الهدف

تعزيز قدرة بلدان عربية مختارة تشهد حالات نزاع أو تمر بمرحلة ما بعد النزاع على اعتماد وتنفيذ سياسات وأطر متصلة بالتجارة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي وأهداف التنمية المستدامة.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

دعا "مافيكيانو نيروبي"، المعتمد في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، في عام 2016، الأونكتاد إلى دعم البلدان النامية في مشاركتها في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وإلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال المفاوضات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وصياغة أطر للسياسات التجارية واستعراضات لسياسات الخدمات، وغير ذلك من جوانب السياسات التجارية ذات الصلة. واعترف أيضاً المسؤولين التجاريون والزعماء السياسيون في المنطقة العربية بدور التجارة بوصفها محركاً للنمو وشرطاً مسبقاً لنشوء مجتمعات سلمية، وهناك توافق واسع في الآراء على ضرورة أن تكون السياسات التجارية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية الموجهة نحو تحقيق التنمية المستدامة المنصفة والشاملة.

ويهدف المشروع إلى بناء قدرات بلدان مختارة في مجال صياغة السياسات التجارية وتنفيذها والمفاوضات التجارية وإلى مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها التجارية الدولية بموجب اتفاقاتها التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، سيعزز المشروع المعارف والمهارات التقنية لوضع السياسات التجارية من خلال سلسلة من الخدمات الاستشارية والبرامج التدريبية. ومن ثم، فإن الغرض من المشروع هو أن يكون إسهاماً في جهود السلام وبناء الدولة التي تبذلها البلدان المعنية، بما في ذلك عن طريق استخدام التجارة والسياسة التجارية كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوليد فرص العمل وتحقيق الشمول الاجتماعي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز قدرات البلدان العربية المختارة التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع على اعتماد وتنفيذ سياسات وأطر متصلة بالتجارة لتحقيق التكامل الإقليمي وأهداف التنمية المستدامة، وهو ما سيثبتته البلدان المستهدفة التي نفذت توصية واحدة على الأقل من توصيات السياسة العامة المنبثقة عن استعراض أطر السياسات التجارية.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا		الاستشاريون والخبراء	89,2
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	76,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	18	الخدمات التعاقدية	78,0
المواد التقنية (عدد المواد)	8	مصرفات التشغيل العامة	72,0
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا		المنح والمساهمات	172,8
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		المجموع	488,0
التشاور والمشورة والدعوة			

زاي - دعم التنفيذ المتسق للسياسات لتحفيز الأمن الغذائي والأمن المعيشي في أفريقيا

سينفذ المشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية (549 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 1-5 و 2-4 و 3-9 و 7-2 و 8-2 و 8-3 و 8-4 و 13-2 و 17-14 و 17-17
---	--

الهدف

تعزيز قدرة الجهات المعنية على تنفيذ السياسات الشاملة لعدة قطاعات من أجل الارتقاء بالزراعة التي يوجهها التكيف القائم على النظم الإيكولوجية باستخدام الطاقة النظيفة في بلدان مختارة في أفريقيا.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

في الدورة العادية السابعة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، اعتمد الوزراء المقرر 1/16 بشأن الاستثمار في الحلول البيئية المبتكرة للتعبئة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063 في أفريقيا. ويولي هذا المقرر الأولوية لتنسيق السياسات وتجانسها من أجل تفعيل التنفيذ. وتتبع هذه الأولوية أيضاً على الصعيد العالمي من خلال القرار 5/3، الذي قدمت أفريقيا مشروعاً، واعتمد في جمعية الأمم المتحدة الثالثة للبيئة. ومن خلال إنشاء هياكل للتنفيذ المتسق للسياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، يستجيب هذا المشروع لأولويات الدول الأعضاء. واستناداً إلى المقرر الصادر عن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، تم تسليط الضوء على التكامل بين قطاعي الطاقة النظيفة وقطاع الزراعة التي يوجهها التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، باعتباره حافزاً لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وهو أمر يرسده مشروع أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا الأوسع نطاقاً الذي سينصب فيه هذا العمل. ولهذين القطاعين مزايا ملحوظة، فهما: (أ) يتسمان بالشمول الاقتصادي ويشركان معظم السكان، ومن ثم يمكن أن يعززا دخل غالبية السكان؛ (ب) قطاعان تتمتع فيهما أفريقيا بميزة نسبية عالمية من حيث الموارد؛ (ج) قادران على القيام في آن واحد بتخفيف الانبعاثات وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود لدفع الأهداف المناخية والبيئية.

وسيستفيد المشروع من إطار العمل السياساتي لجمعية التكيف القائم على النظم الإيكولوجية من أجل الأمن الغذائي الذي يدعو بالفعل جهات فاعلة متعددة إلى اجتماعات لاتخاذ إجراءات تعاونية تسد الثغرات في التنفيذ بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. وسيجري إشراك مراكز تنسيق السياسات التابعة للجمعية في مختلف الوزارات لإنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات معنية بتجانس السياسات تابعة للجمعية، تتولى تعقد اجتماعات برامج تنفيذ السياسات الخاصة بكل وكالة من أجل تحقيق التجانس الضمني في التنفيذ. وعلى الصعيد الميداني، سيتم إشراك الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الشباب المشاركون في الإجراءات الجارية التي تضطلع بها المؤسسات المعنية بالعمل المناخي، التي تركز على الطاقة النظيفة، والأمن الغذائي، وإضافة القيمة الزراعية، والأسواق. وستقدم هذه الإجراءات أدلة تجريبية على فعالية

التعاون في مجال السياسات الشاملة لعدة قطاعات في إطلاق أهداف متعددة من أهداف التنمية المستدامة، كما ستوفر تعليقات من أجل إعادة معايرة السياسات الشاملة لعدة قطاعات وتكفل قيامها بصورة متسقة بمعالجة الثغرات والحواجز والفرص للتمكين من زيادة توسيع نطاق الإجراءات المؤسسية التي تدفع أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على تنفيذ السياسات الشاملة لعدة قطاعات، من أجل الارتقاء بالزراعة التي يوجهها التكيف القائم على النظم الإيكولوجية باستخدام الطاقة النظيفة في بلدان مختارة في أفريقيا، وهو ما ستبنته البلدان المستهدفة التي أنشأت وطبقت آلية للتنفيذ التعاوني للسياسات تزيد من نطاق التكيف القائم على النظم الإيكولوجية الذي تتيحه الطاقة النظيفة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والأمن المعيشي. وكحد أدنى، ستعطي الأولوية للطاقة، والزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، والتعاونيات، والتنظيم الموحد للمكاتب، وسياسات العمل المناخي.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا	تكاليف الموظفين الأخرى
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	سفر الموظفين
المواد التقنية (عدد المواد)	الخدمات التعاقدية
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا	المجموع
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

حاء - استخدام بيانات وأدوات الصحة البيئية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا

سينفذ المشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية واليونسكو وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (528 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 3-4 و 3-9 و 11-6 و 12-4 و 13-3 و 17-9
---	---

الهدف

تعزيز قدرات بلدان مختارة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على وضع وتنفيذ سياسات للحد من عوامل الخطر البيئي على صحة الإنسان وتحسين الصحة في البيئة الحضرية.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك جنوب شرق آسيا، في مسارها الحالي، خطر عدم تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة، ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز حماية البيئة. وتشكل منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بؤرة ساخنة هامة من المنظورين البيئي والصحي بسبب زيادة التلوث، وقابلية الضرر من تغير المناخ، ومخاطر الأمراض المعدية، وزيادة خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية. وجدد وزراء البيئة والصحة في بلدان آسيا والمحيط الهادئ التزامهم بمعالجة الأولويات البيئية والصحية من خلال إعلان مانिला بشأن الصحة والبيئة. وطلب الإعلان

كذلك إلى وكالات الأمم المتحدة أن تدعم تعزيز تقييم الأثر البيئي والصحي بوصفه إحدى الأدوات لتحقيق تنمية أكثر استدامة وإنصافاً، بما في ذلك تقييم التكاليف الاقتصادية للأثار الصحية والبيئية الناجمة عن التلوث.

وسيستجيب المشروع لهذه الدعوة إلى اتخاذ إجراءات ويبرهن على استخدام البيانات والأدوات البيئية والصحية لتوجيه السياسات من أجل تحسين الصحة في البيئة الحضرية؛ وتقليل/منع العوامل البيئية المؤثرة على الصحة في المناطق الحضرية، وعلى وجه التحديد تلوث الهواء الخارجي وانخفاض النشاط البدني؛ واتباع نهج متعدد القطاعات لمعالجة أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالبيئة والصحة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات بلدان مختارة في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا على وضع وتنفيذ سياسات للحد من عوامل الخطر البيئي على صحة الإنسان وتحسين الصحة في البيئة الحضرية، وهو ما سيثبت كل بلد مشارك وضع سياسة واحدة أو تدبيراً إدارياً واحداً أو استراتيجية استثمارية واحدة على الأقل للحد من عوامل الخطر البيئي على صحة الإنسان.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كمياً		تكاليف الموظفين الأخرى	
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)		سفر الموظفين	
المواد التقنية (عدد المواد)		الخدمات التعاقدية	
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كمياً		مصرفات التشغيل العامة	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		المنح والمساهمات	
التشاور والمشورة والدعوة		المجموع	
		528,0	

طاء - مؤشرات مصنفة متعلقة بالأراضي للسياسات والإجراءات التي لا تترك أحدا خلف الركب في أفريقيا

سينفذ المشروع موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة (528 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 1-4 و 5-أ و 11-1 و 11-3 و 11-7
--	--

الهدف

تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على الاستفادة من البيانات المصنفة المتعلقة بالأراضي من أجل وضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر لا تترك أحداً خلف الركب.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

تشكل الأرض عنصراً محورياً في إنهاء الفقر وعدم المساواة، وتعزيز إمكانية تحقيق الأمن الغذائي والحصول على الخدمات الأساسية، وتوطيد السلام والاستقرار. والحصول على الأراضي والسيطرة عليها أمر أساسي أيضاً للحصول على سكن لائق وميسور التكلفة، وفضاءات عامة آمنة في مدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وقد اعترف أيضاً بأن لضمان حيالة الأراضي صلة وثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، وخطة عام 2063. وعلى هذا النحو، تم تحديد مؤشر محدد في إطار الهدف 1 (المؤشر 1-4-2) لقياس ضمان حيالة الأراضي من خلال ملكية الأرض والسيطرة عليها، إلى جانب مؤشرات أخرى بشأن الأراضي والخدمات والإسكان. ويقتضي تحسين الخطط والقرارات السياسية المبنية على الأدلة التي تعزز الحقوق الجنسانية وحقوق الإنسان وتكفل عدم ترك أحد خلف الركب على النحو الذي

تتطلع إليه خطة عام 2030 أن تقوم البلدان بانتظام بتوليد واستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس عن الحصول على الخدمات الأساسية، وضمان الحيابة، والسكن اللائق، والفضاءات العامة الآمنة وغير ذلك من الحقوق.

وتمشيا مع هذه الجهود، سيعزز المشروع قدرة مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في أفريقيا على جمع بيانات عن الأراضي واستخدامها لاتخاذ قرارات سياساتية مبنية على الأدلة بشأن أهم مجالات حيازة الأراضي، وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والسكن، والتخطيط الحضري من أجل إنشاء فضاءات عامة آمنة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على استخدام البيانات المصنفة عن الأراضي من أجل وضع وتنفيذ سياسات للفضاء على الفقر لا تترك أحدا خلف الركب، وهو ما ستثبته البلدان المستهدفة التي أعدت مؤشرات مختارة تتعلق بالأراضي في أهداف التنمية المستدامة واستخدمتها للاسترشاد بها في خيارات السياسات المتعلقة بالأراضي على الصعيد الوطني.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا	تكاليف الموظفين الأخرى 24,0
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء 114,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 30	سفر الموظفين 96,0
المواد التقنية (عدد المواد) 21	الخدمات التعاقدية 95,0
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا	مصروفات التشغيل العامة 49,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات 150,0
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع 528,0

باء - إنشاء فضاءات عامة آمنة متاحة للجمهور لتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا

سينفذ المشروع موئل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الأونكتاد واليونسكو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين (549 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 1-2 و 5-5 و 3-8 و 11-7 و 11-أ
---	---

الهدف

تعزيز قدرات السلطات والمجتمعات المحلية على تطبيق التخطيط والتصميم الحضريين لإدماج المهاجرين، مما يؤدي إلى تعزيز اللحمة الاجتماعية، وزيادة التعاون عبر الحدود في المدن الصغيرة والثانوية بالقرب من الحدود الدولية في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

تشكل الهجرة إلى المناطق الحضرية اتجاها مستمرا، في السياق الإنمائي وأيضا في السياق الإنساني، حيث يضطر 60 في المائة من اللاجئين و 80 في المائة من المشردين داخليا إلى الانتقال إلى المدن بحثا عن المأوى والسلامة من ناحية، في حين يهاجر كثير من الناس بحثا عن فرص عمل وسبل عيش أفضل من ناحية أخرى. غير أن التدفق السريع والعشوائي للناس يمكن أن يشكل تحديا للمؤسسات البلدية ويمكن أن

يؤدي إلى زيادة الأحياء العشوائية، وانعدام وجود فضاء عام ملائم ومتاح، وزيادة عدم المساواة في الفضاءات، وخلق تصور بوجود منافسة أقوى على فرص العمل وسبل العيش، وكلها أمور قد تقضي إلى توترات بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات المهاجرين. ويشكل توافر فضاء عام جيد لجميع سكان المدن وسيلة لتحسين الإنصاف وتعزيز الإدماج وزيادة التماسك الاجتماعي، ولا سيما في المناطق الحدودية، التي كثيرا ما تكون مهمشة. ومن خلال توفير فضاءات عامة آمنة وشاملة وكفوءة من أجل التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، يمكن أن تستفيد كل المجتمعات الحضرية. وهذا الأمر يشكل أهمية خاصة للمجتمعات المهمشة والمهاجرين وفقراء الحضر، الذين كثيرا ما تكون أوضاع سبل عيشهم محفوفة بالمخاطر. ويوفر الفضاء العام أيضا فوائد هامة لجميع أشكال مؤسسات العمل التجاري المحلية، الرسمية وغير الرسمية على السواء.

ويركز المشروع على الفضاء العام باعتباره عاملا لحفز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات المهاجرين وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية عن طريق تمكين السلطات المحلية من توفير بيئة معيشية آمنة ومفيدة ومحسنة للجميع. ويهدف هذا المشروع إلى تحسين السياسات ووضع الاستراتيجيات والخطط وتعزيز القدرة المحلية على تهيئة بيئات معيشية تكون متاحة وشاملة للجميع ومريحة ومأمونة من خلال تقييمات جودة الفضاءات العامة، ونُهج التخطيط التشاركية، والتصاميم الرائدة للفضاءات العامة في مدن مختارة في غرب آسيا والتجمعات الحضرية العابرة للحدود في أمريكا اللاتينية. وسيشمل أنشطة تقاسم المعارف والتعلم للسلطات المحلية من أجل تحسين فهم الكيفية التي يمكن من خلالها لتلك الاستراتيجيات تعزيز قدرة المناطق الحضرية على التكيف في السياقين الإنساني والإنمائي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات السلطات والمجتمعات المحلية على تطبيق التخطيط والتصميم الحضريين لإدماج المهاجرين، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وزيادة التعاون عبر الحدود في المدن الصغيرة والثانوية بالقرب من الحدود الدولية في أمريكا اللاتينية وغرب آسيا، وهو ما ستنبته البلدان والمدن المستهدفة التي قامت بتحسين السياسات والاستراتيجيات والخطط الرامية إلى تحسين وتنمية الفضاءات العامة باستخدام عمليات تشاركية.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كمياً		تكاليف الموظفين الأخرى	
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)		50	18,0
المواد التقنية (عدد المواد)		10	269,0
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كمياً		سفر الموظفين	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		الخدمات التعاقدية	
التشاور والمشورة والدعوة		مصروفات التشغيل العامة	
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية		المنح والمساهمات	
		المجموع	
		549,0	

كاف - التصدي لحالات الاتجار بالأشخاص لأغراض السخرة في أمريكا اللاتينية

سينفذ المشروع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (524 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 7-8 و 8-8 و 1-16 و 2-16 و 2-5
---	---

الهدف

تعزيز قدرات مفتشي العمل وسلطات الهجرة والمدعين العامين في بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية على تحديد ومعالجة حالات السخرة المحتملة، لا سيما في سياق تدفقات الهجرة المختلطة.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

الاتجار بالأشخاص هو واحد من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان، وتترتب عليه عواقب بالنسبة للفرد مماثلة لتلك المترتبة على التعذيب. ويشير العدد الأخير من التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص إلى أنه تم منذ عام 2003 اكتشاف أكثر من 225 000 ضحية لهذه الجريمة في جميع أنحاء العالم. ويورد التقرير أيضا أدلة على حدوث زيادة كبيرة بالنسبة المئوية في تحديد ضحايا السخرة. ففي أمريكا الجنوبية، تم بين عامي 2014 و 2016 تحديد ما يقرب من 3 000 ضحية للاتجار بالأشخاص، كان 32 في المائة منهم ضحايا لأغراض السخرة. وتزيد عدة ظواهر اجتماعية من خطر وقوع هذه الجرائم، بما في ذلك تدفقات الهجرة المختلطة وتهريب المهاجرين. وتشهد أمريكا اللاتينية حاليا ظاهرة هجرة قوية، من أبرز سماتها الهجرة غير النظامية، التي تعرض المهاجرين بشدة لخطر الوقوع ضحايا للاتجار بالأشخاص. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 4 ملايين فنزويلي غادروا بلدهم، فيما يشكل ثاني أكبر ظاهرة هجرة عالمية بعد الجمهورية العربية السورية. وفي الوقت الراهن، يوجد نحو 1 400 000 من هؤلاء المهاجرين في كولومبيا؛ و 850 000 في بيرو؛ و 500 000 في إكوادور.

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة التي ثبت وجودها بين تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، وذلك أساسا لأغراض السخرة، يهدف المشروع إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تشهد تدفقات هجرة غير نظامية ومختلطة من أجل وضع آليات لتحديد حالات السخرة وإحالتها.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز قدرة مفتشي العمل وسلطات الهجرة ومكاتب الادعاء العام في بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية على تحديد ومعالجة حالات السخرة المحتملة، ولا سيما في سياق تدفقات الهجرة المختلطة، وهو ما سيثبت إنشاء آلية لتحديد حالات السخرة وإحالتها؛ وتعزز قدرات مفتشي العمل ومكاتب الادعاء العام وسلطات الهجرة على استخدام هذه الآلية في البلدان المختارة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كمياً	الاستشاريون والخبراء
باء - توليد المعارف ونقلها	سفر الموظفين
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	الخدمات التعاقدية
المواد التقنية (عدد المواد)	مصرفات التشغيل العامة
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كمياً	المنح والمساهمات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المجموع
التشاور والمشورة والدعوة	
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

لام - الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحفيز التمويل الابتكاري وتطوير البنية الأساسية دعماً للصنيع في أفريقيا

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 17-2 و 9-1 و 9-أ	ستنفذ المشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والإسكوا (624 000 دولار)
--	---

الهدف

تعزيز قدرات الجهات المعنية على الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها وسيلة التمويل الابتكاري وتطوير البنية التحتية دعماً للصنيع في بلدان أفريقية مختارة.

خطة المشروع (للفترة 2021-2022)

التصنيع في البلدان الأفريقية أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر وفي إيجاد فرص العمل لأكثر من 12 مليون شاب ينضمون إلى القوى العاملة الأفريقية كل عام. ومن العقبات الرئيسية التي تحول دون التصنيع الشامل في أفريقيا عدم كفاية البنى التحتية الإنتاجية في خدمات الطاقة والمياه والنقل التي من شأنها أن تسمح للشركات بالازدهار في الصناعات ذات المزايا النسبية الكبيرة. وفي عدد قليل من البلدان الأفريقية، تبرهن بعض التجارب والتطورات الإيجابية على فعالية الشراكات الجيدة التنظيم بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ مشاريع البنى التحتية العالية الجودة. وتبين هذه الحالات كيف تقوم الحكومات بوضع إجراءات واضحة وملموسة لإضفاء المصداقية والأهمية على أطر شراكاتها، بالتركيز على عملية إعداد المشاريع ذات الربحية المؤكدة والمراعية للأبعاد الاجتماعية والجاذبة للمستثمرين، وضمان أن تكون قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص جزءاً من استراتيجية ملموسة وإطار مدروس بعناية.

وسيسفيد المشروع من هذا الزخم، من خلال دعم تصميم وتنفيذ وإدارة نماذج مبتكرة للشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما نموذج الشراكة الإقليمية بين القطاعين العام والخاص القائم على اعتبار "الناس أولاً"، والذي يراعي الميزة النسبية للبلدان والمناطق، ويؤدي بالتالي إلى فوائد إيجابية مباشرة لاقتصادات البلدان المستفيدة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات الجهات المعنية على الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارها وسيلة التمويل الابتكاري وتطوير البنية التحتية دعماً للصنيع في بلدان أفريقية مستهدفة، وهو ما ستثبته البلدان المستهدفة التي اعتمدت خطط عمل وطنية لتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنى التحتية وزيادة عدد المشاريع قيد الإعداد.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2022)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا		تكاليف الموظفين الأخرى	
باء - توليد المعارف ونقلها		الاستشاريون والخبراء	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	34	سفر الموظفين	70,0
المواد التقنية (عدد المواد)	9	الخدمات التعاقدية	70,0
		مصرفوات التشغيل العامة	50,0

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2022)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كما	المنح والمساهمات
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	240,0
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	624,0

ميم - اتباع نهج مبتكرة في مجال مباشرة الأعمال الحرة وتنمية القطاع الخاص لتعزيز التجارة والتصنيع الشامل في الجنوب الأفريقي

ستنفذ المشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع اليونيدو، والأونكتاد، ومركز التجارة الدولية، والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجالس الأعمال التجارية التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (649 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 2-9 و 1-8 و 2-8 و 5-ب
---	---

الهدف

تعزيز قدرات بلدان الجنوب الأفريقي في مجال الاستفادة من نهج مبتكرة لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة والقطاع الخاص توصلا لتصنيع وتجارة شاملين وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

التجارة والتصنيع وجهان لعملة التنمية نفسها. ولن تتمكن البلدان الأفريقية من تسخير المكاسب الموعودة المتوقعة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي أحد المشاريع الرئيسية في خطة عام 2063، مثل زيادة التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية، ما لم تقم بتنمية القدرات الإنتاجية والصناعية وفي مجال مباشرة الأعمال الحرة لإنتاج مجموعة متنوعة من السلع لتلبية الطلب المحلي والإقليمي والقيام بذلك على نحو تنافسي بالنسبة للمنافسين الأجانب. ويتطلب ذلك تعزيز قدرات القطاع الخاص في أفريقيا، إلى جانب وضع نظام حيوي ودينامي لمباشرة الأعمال الحرة يمكن أن يتوقع التحديات والفرص في المستقبل ويسعى إلى تطبيق نهج مبتكرة وحفازة لحل الاختناقات في القدرة التنافسية.

وسيعنى المشروع بتحليل النهج الابتكارية والحفازة المحتملة الجارية والمقبلة على حد سواء في دول أعضاء مختارة في منطقة الجنوب الأفريقي لتعزيز دور مباشرة الأعمال الحرة والقطاع الخاص في تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالتصنيع الشامل. وسيدعم أيضا تنفيذ العنصر المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في استراتيجية وخريطة طريق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلقة بالتصنيع للفترة 2015-2063، عن طريق استخدام سبل مبتكرة للتعبيل بنمو المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع الخاص في الجنوب الأفريقي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات بلدان الجنوب الأفريقي في مجال الاستفادة من نهج مبتكرة لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة والقطاع الخاص توصلا لتصنيع وتجارة شاملين وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، وهو ما ستثبته البلدان المشاركة التي قامت بتحديد وتنفيذ نهج ابتكاري واحد على الأقل، مثل التكنولوجيات الرقمية والمحلية، لتعزيز مباشرة الأعمال الحرة وأنشطة القطاع الخاص ذات الأثر الإيجابي على الصناعة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا		الاستشاريون والخبراء	
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)		مصرفات التشغيل العامة	
المواد التقنية (عدد المواد)		المنح والمساهمات	
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا		المجموع	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى			
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

نون - التعجيل بالانتقال إلى اقتصاد تدوير داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

ستنفذ المشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والبرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية (549 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 12-3 و 12-6 و 12-8 و 3-9 و 6-5 و 6-أ و 7-2 و 7-3 و 7-أ و 9-4
--	--

الهدف

تعزيز القدرات الوطنية لبلدان مختارة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تصميم وتنفيذ تدابير للانتقال إلى اقتصاد تدوير.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

اقتصاد التدوير هو نموذج حديث يعمل على خلو النظام الاقتصادي من التلوث والنفايات، ويحافظ على المنتجات والمواد المستخدمة، ويعيد توليد الموارد الطبيعية. وهو يوفر الحوافز الاقتصادية وقواعد اللعبة لأغراض منها ضمان كفاءة الموارد والطاقة، والحد من هدر الأغذية والموارد على امتداد سلسلة الإمداد بأكملها، وتصميم وبناء هياكل أساسية مستدامة، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والعمل اللائق والمراعي للبيئة، مما يدعم تحسين نوعية الحياة للجميع مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ولا يزال الانتقال من النموذج الخطي إلى نموذج التدوير ناشئاً، إذ يشكل اقتصاد التدوير حسب التقديرات نسبة أقل من 10 في المائة من الاقتصاد العالمي. ولتحقيق إمكانات اقتصاد التدوير، يجب على الحكومات ومؤسسات العمل التجاري أن تعتمد نهجاً نظامية للتصدي للتحديات التي لا تزال قائمة أمام كفاءة استخدام الموارد والطاقة، ولا سيما في قطاعات مثل استخراج الموارد، والصناعة التحويلية، والزراعة، والنقل، والتشييد.

وي يدعم المشروع تصميم وتنفيذ سياسات وطنية من أجل تحقيق اقتصاد تدوير شامل للجميع. ويشمل ذلك إصلاح البرامج والاستراتيجيات الوطنية القائمة وتصميم برامج واستراتيجيات وطنية جديدة لتعزيز الارتقاء بالتكنولوجيا ومباشرة الأعمال الحرة المبتكرة والمرتفعة النمو، فضلاً عن إدارة التصميم والإنتاج ونماذج الإنجاز ودورة الحياة التي من شأنها أن تعجل بهذا التحول في القطاعات ذات الأولوية (مثل استخراج الموارد، والصناعة التحويلية، والزراعة، والنقل، والتشييد). وفي المرحلة الأولى، يهدف المشروع إلى إنشاء شبكة إقليمية لتبادل المعارف بشأن التدابير الرامية إلى التعجيل بالانتقال إلى اقتصاد التدوير، وإشراك الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في الحوار المستمر بشأن السياسات لتحليل التحديات والدروس المستفادة من مختلف أنحاء المنطقة. وستعتمد في المستقبل مشاريع رائدة في أربعة بلدان مستهدفة، من خلال إجراء تحليل للثغرات لتحديد القيود السياسية والتنظيمية والمؤسسية التي تعوق التحول إلى اقتصاد التدوير في البلدان المستهدفة. ولضمان استدامة النتائج وملكيته،

سيضع المشروع استراتيجيات وطنية ذات خصوصية قطرية للتحويل إلى اقتصاد تدويري، تدعمها أنشطة لبناء القدرات، من قبيل إيفاد بعثات استشارية وتنظيم حلقات عمل وطنية.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز القدرات الوطنية لبلدان مختارة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تصميم وتنفيذ تدابير للانتقال إلى اقتصاد تدويري، وهو ما سنتبته البلدان المشاركة التي قامت بتتقيح أو إعداد تدبير سياساتي أو إداري واحد على الأقل من أجل تطبيق نهج اقتصاد التدوير على قطاع ذي أولوية في البلد.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كمياً	تكاليف الموظفين الأخرى 25,0
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء 185,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 22	سفر الموظفين 77,0
المواد التقنية (عدد المواد) 11	الخدمات التعاقدية 30,0
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كمياً	مصرفات التشغيل العامة 67,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات 165,0
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع 549,0
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

سين - التنقل المستدام والربط الذكي (الصلة بين التجارة والنقل) في وسط آسيا والقوقاز وغرب البلقان

ستنفذ المشروع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية ومنظمة العمل الدولية (528 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 3-6 و 9-1 و 11-2 و 5-5 و 17-10 و 17-11
--	--

الهدف

تعزيز قدرات بلدان مختارة في وسط آسيا والقوقاز وغرب البلقان على الانتقال إلى التنقل المستدام والربط الذكي.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

يعالج التنقل المستدام كيفية الربط المادي بين الأشخاص والسلع ونقلهم بكفاءة وبطريقة تضمن سلامتهم وأمنهم وبتكلفة ميسورة وبصورة مستدامة يبنيا عن طريق النقل الداخلي، في حين يتعلق الربط الذكي بكيفية تحسين الربط بين العمليات الاقتصادية والتنظيمية دعماً للنمو الاقتصادي وخطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً. ولا يزال يتعين على العديد من البلدان اتخاذ عدة إجراءات للانتقال صوب التنقل المستدام والربط الذكي. فهناك أكثر من 1,3 مليون شخص يلقون مصرعهم في حوادث الطرق كل عام، ويتسبب النقل في أكثر من 25 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في جميع أنحاء العالم، ولا تتوفر في أجزاء كثيرة من العالم إمكانية الحصول على الوظائف بسبب ضعف إمكانية الوصول، كما يعوق حركة الشحن ضعف الوصلات وطول عمليات عبور الحدود. وسيكون لمعالجة هذه المشاكل والمسائل المتصلة بها والعمل على الانتقال إلى التنقل المستدام والاتصال الذكي أثر مباشر على الحياة اليومية للناس. ولا يمكن لهذه الإجراءات أن تتجح إلا في إطار تنظيمي وسياساتي منطوق. فأولاً وقبل كل شيء، من حيث الجوانب التنظيمية، فإن الافتقار إلى إطار قانوني منطوق تماماً للتجارة والنقل يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتنقل المستدام والاتصال الذكي. وتشير استراتيجية لجنة النقل الداخلي، التي اعتمدت في عام 2019، إلى ضرورة

الاضطلاع بجهود كبيرة في مجال بناء القدرات، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالتنقل والربط (التي تغطي 12 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة — 17) مع التأكد في الوقت نفسه من استفادة البلدان من التطورات التكنولوجية وبقائها في طليعة الحلول الذكية لمسألتي التنقل والربط.

وكخطوة أولى، سينشئ المشروع منصة للتعليم الإلكتروني في مجالي التجارة والنقل لبناء المعارف والقدرات الوطنية في مجال التنقل المستدام والربط الذكي. وستركز هذه المنصة على جوانب التدريب المتصلة بالإطار التنظيمي اللازم للتنقل المستدام والربط الذكي (استناداً إلى الاتفاقات القانونية الدولية) وتنفيذ هذا الإطار. وستكون المنصة هي الأساس لوضع تقارير وطنية عن التنقل المستدام والربط الذكي مع تقييم للحالة الراهنة بشأن التنقل المستدام والربط الذكي في البلدان المستهدفة، يعقبه وضع خطط عمل وطنية لتحسين التنقل المستدام والربط الذكي. وسيدعم تنفيذ خطط العمل الوطنية حلقات عمل تصمم خصيصاً لتزويد الحكومات بأدوات وحلول عملية تهدف إلى تحسين التنقل المستدام والربط الذكي على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرة بلدان مختارة في وسط آسيا والقوقاز وغرب البلقان على الانتقال إلى التنقل المستدام والربط الذكي، وهو ما سيثبت الاستيعاب الفعال للاتفاقيات والمعايير ذات الصلة الذي أسفر عن تحسن ملموس في استدامة النقل وتحسين الربط داخل البلدان وداخل المنطقة دون الإقليمية.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا		الاستشاريون والخبراء	
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)		الخدمات التعاقدية	
المواد التقنية (عدد المواد)		مصروفات التشغيل العامة	
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا		المنح والمساهمات	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		المجموع	
التشاور والمشورة والدعوة			
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

عين - تعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ستنفذ المشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيتار ومفوضية حقوق الإنسان والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية (649 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 10 و 12 و 13 و 16 و 17
--	--

الهدف

تعزيز القدرات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو).

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

يهدف الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو)، المعتمد في 4 آذار/مارس 2018، إلى حماية حق كل فرد من الأجيال الحالية والمقبلة في العيش في بيئة صحية وفي التنمية المستدامة وذلك بالنص على حقوق وضمانات إجرائية. ويتيح الزخم الذي نشأ عن اعتماد الاتفاق وتوقعات دخوله حيز النفاذ على وجه السرعة فرصة لا مثيل لها لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمضي قدماً نحو تعزيز الديمقراطية البيئية ووضع سياسات ونهج أقوى وأكثر تجانساً لتنفيذ خطة عام 2030 على جميع المستويات.

ويعتزم المشروع تقييم القدرات والمستويات الحالية لإعمال حقوق الوصول إلى البيئة في ضوء أحكام اتفاق إسكاسو، ونطاق الالتزامات التي تتحملها الدول الأعضاء والتفاهات المشتركة فيما بينها. وسيقدم المشروع مساعدة تقنية متعمقة إلى أربعة بلدان مستهدفة مختارة لتعزيز قدراتها في مجال التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق إسكاسو.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تعزيز القدرات الوطنية من أجل التنفيذ الفعال للاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما سيثبتته وضع تحليل/تقييم للاحتياجات والثغرات المحددة وإعداد استراتيجيات وطنية للتنفيذ الكامل والفعال للاتفاق الإقليمي من جانب البلدان المستهدفة، بما في ذلك معالجة الاحتياجات والثغرات المحددة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا		تكاليف الموظفين الأخرى	
باء - توليد المعارف ونقلها		128,0	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)		سفر الموظفين	
26		92,0	
المواد التقنية (عدد المواد)		الخدمات التعاقدية	
1		122,5	
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا		مصروفات التشغيل العامة	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		4,0	
التشاور والمشورة والدعوة		المنح والمساهمات	
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية		271,0	
		المجموع	
		649,0	

فاء - نهج مبتكرة من أجل درس عدم المساواة من خلال إدماج مصادر مختلفة للبيانات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 10 و 17	ستنفذ المشروع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي التابعة للأمم المتحدة (624 000 دولار)
---	--

الهدف

تحسين قدرات بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إنتاج إحصاءات عن عدم المساواة لدعم السياسات القائمة على الأدلة بغية الحد من أوجه عدم المساواة وتنفيذ خطة عام 2030.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

اعترفت الجمعية العامة في قرارها 1/70 بأهمية مسألة عدم المساواة بوصفها عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة، وأكدت في القرار على ضرورة الحد من عدم المساواة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وتواجه البلدان عدة قيود في مصادر البيانات التقليدية التي تستخدمها لقياس عدم المساواة وتوفير معلومات ذات صلة عن الفئات التي قد تترك خلف الركب. وتتيح المنهجيات الجديدة واستخدام المعلومات الجغرافية المكانية الجمع بين مصادر البيانات القائمة للحصول على معلومات لمختلف الفئات الفرعية السكانية والمناطق الجغرافية الصغيرة.

ويتوخى هذا المشروع تنفيذ نهج مبتكرة لقياس أوجه عدم المساواة من خلال إدماج مصادر بيانات مختلفة، مما يدعم البلدان في تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، واعتماد منهجيات للجمع بين المعلومات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ومصادر المعلومات الأخرى.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يساهم هذا العمل في تحسين قدرات بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إنتاج إحصاءات عن عدم المساواة لدعم السياسات القائمة على الأدلة للحد من أوجه عدم المساواة وتنفيذ خطة عام 2030، وهو ما ستثبته البلدان المستهدفة التي نفذت إجراء واحدا على الأقل من الإجراءات الثلاثة التالية: تفتيح أو إعداد استراتيجيات وطنية لتكامل المعلومات الجغرافية المكانية والإحصائية؛ وتصنيف مؤشر محدد لأهداف التنمية المستدامة إلى فئات فرعية عن طريق إدماج مصادر بيانات مختلفة؛ وتنفيذ تقدير لتفاوت الدخل من خلال الجمع بين مصادر المعلومات المختلفة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كمياً	تكاليف الموظفين الأخرى
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	سفر الموظفين
المواد التقنية (عدد المواد)	الخدمات التعاقدية
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كمياً	مصرفات التشغيل العامة
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
التشاور والمشورة والدعوة قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	المجموع 624,0

صاد - تعزيز القدرات الوطنية على تحديد الأشخاص الأكثر تخلفا عن الركب في آسيا والمحيط الهادئ

ستنفذ المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية (624 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 1-3 و 1-4 و 2-2 و 4-5 و 8-5 و 10-1 و 10-2 و 10-4
--	--

الهدف

تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات تحد من عدم تكافؤ الفرص وتعجل بتنفيذ خطة عام 2030 لمن تركوا خلف الركب

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

شهدت آسيا والمحيط الهادئ على مدى العقدين الماضيين نموا اقتصاديا كبيرا وتقدما ملحوظا في التنمية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، لم تكن المكاسب المحققة من التنمية والنمو شاملة للجميع، حيث أفادت بصورة غير متناسبة الفئات التي لديها بالفعل امتيازات. وتعاني معظم بلدان المنطقة من أوجه التفاوت الكبير، والمتزايد في كثير من الحالات، سواء في النتائج أو الحصول على الفرص. ولا تزال هناك فجوات كبيرة في الحصول على خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية وخدمات الأسر المعيشية الأساسية. وفي حالة ترك هذه الاتجاهات دون معالجة ستكون لها انعكاسات خطيرة على المجتمعات والجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. بيد أن تحديد الفئات التي تواجه حالات حرمان متعددة والمعرضة لخطر أن تترك خلف الركب في مجموعة من المجالات الإنمائية مهمة معقدة للغاية وتعتمد بشدة على البيانات.

وقد وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منهجيات مبتكرة لقياس عدم تكافؤ الفرص وتحديد الفئات الأكثر تخلفا عن الركب، وستعتمد في هذا المشروع على عملها الحالي، حيث ستقوم بصقل هذه المنهجيات وتكييفها بما يناسب ظروف كل بلد مستهدف، بالتعاون مع النظراء الوطنيين. ومن خلال وضع أداة تفاعلية ومبتكرة خاصة بكل بلد، من المتوقع أن يتمكن مقرر السياسات غير التقنية من تحديد الفئات الأكثر تخلفا عن الركب على نحو فعال والمساعدة في توجيه السياسات بأكثر الطرق فعالية للحد من عدم تكافؤ الفرص وبالتالي التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات تحد من عدم تكافؤ الفرص وتعجل بتنفيذ خطة عام 2030 بالنسبة لمن تركوا خلف الركب، وهو ما سيشتمل على الأقل من خمسة بلدان مستفيدة من المشاريع استخدمت النتائج التي ولدها أدوات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في الخطط الإنمائية الوطنية و/أو الاستعراضات الوطنية الطوعية و/أو الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى الخاصة بكل منها على الصعيد القطري.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا		الاستشاريون والخبراء	
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)		الخدمات التعاقدية	
المواد التقنية (عدد المواد)		مصرفات التشغيل العامة	
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا		المنح والمساهمات	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		المجموع	
التشاور والمشورة والدعوة		624,0	
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية			

قاف - توجيه السياسات بمساعدة البيانات بغية عدم ترك أحد خلف الركب في آسيا والمحيط الهادئ

ستتفد المشروع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومبادرة جس النبض العالمي للأمم المتحدة، والمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية (649 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 17-18
---	---

الهدف

تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على قيادة تطوير وتقديم منتجات وخدمات إحصائية مبتكرة وموثوق بها وفي حينها دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

تدعو خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ (E/ESCAP/FSD(4)/2/Rev.1) إلى إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة لكفالة عدم تخلف أحد عن الركب، وتسليط الضوء على الإحصاءات والبيانات بوصفها أول مجالات التعاون الخمسة ذات الأولوية. وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019، قدمت تسعة بلدان ذات احتياجات خاصة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ استعراضاتها الوطنية الطوعية، وكانت هناك رسالة واحدة واضحة، وهي أن هناك الكثير من الأمور التي لا تزال غير معروفة بشأن التقدم المحرز في خطة عام 2030 لهذه البلدان بسبب عدم كفاية البيانات. وفي الحالات التي توافرت فيها بيانات، لم تكن البيانات تصنف بتفصيل يذكر، مما يترك وضع الفئات الضعيفة غير معروف إلى حد كبير. ولم تؤد التقييمات التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة إلى تسليط الضوء بدرجة تذكر على التقدم المحرز في هذه البلدان، ولم يتسن تتبع العديد من الأهداف بشكل كاف.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم البلدان في الوفاء بالالتزامات الأربعة التالية الواردة في الإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب (ESCAP/CST/2018/7)، وهي: (أ) إدماج إعداد الإحصاءات في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية؛ (ب) وضع أطر للرصد ومجموعات مؤشرات على الصعيد الوطني؛ (ج) تعزيز الأحكام التشريعية والآليات المؤسسية لتمكين النظم الإحصائية الوطنية من الاستفادة من البيانات الجديدة وتبادل البيانات والتكنولوجيات المبتكرة؛ (د) الدعوة إلى توسيع نطاق استخدام الإحصاءات الرسمية لوضع سياسات مبنية على الأدلة وتحقيق شفافية الحوكمة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في آسيا والمحيط الهادئ على قيادة تطوير وتقديم منتجات وخدمات إحصائية مبتكرة وموثوق بها وفي حينها دعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما ستبنته البلدان المستفيدة التي قامت بإدماج عملية إعداد الإحصاءات و/أو رصدتها في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية، و/أو تعزيز الأحكام التشريعية والآليات المؤسسية اللازمة لتمكين النظام الإحصائي الوطني من معالجة الثغرات في بيانات أهداف التنمية المستدامة باستخدام تكنولوجيات جديدة ومبتكرة ورائدة.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)		موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	
المنجزات المستهدفة المقاسة كميًا		الاستشاريون والخبراء	
باء - توليد المعارف ونقلها		سفر الموظفين	
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)		الخدمات التعاقدية	
المواد التقنية (عدد المواد)		مصرفات التشغيل العامة	
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كميًا		المنح والمساهمات	
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى		المجموع	
التشاور والمشورة والدعوة			

راء - تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية

ستنفذ المشروع الإسكوا، بالتعاون مع الأونكتاد واليونيدو (470 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 8-3 و 8-5 و 8-6 و 9-2 و 9-3 و 9-ب
---	--

الهدف

تعزيز قدرات الوكالات الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع السوق وتحسين البيئة التنظيمية التي تعمل فيها تلك المؤسسات.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قوة دفع مهمة للنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وما برح عدد هذه المؤسسات يتزايد بصورة كبيرة على مدى العقود القليلة الماضية ووصل إلى نحو 90 في المائة من المؤسسات العالمية المسجلة. ومع ذلك، لا تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا بأقل من ثلث الصادرات العالمية. وفي المنطقة العربية، يتزايد اعتراف معظم البلدان بأهمية تنويع اقتصاداتها وتشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في التصدي لتحديات مثل تزايد معدلات البطالة نتيجة لتشبع القطاع العام؛ وزيادة ضغوط المالية العامة على الموارد العامة، إلى جانب انخفاض أسعار النفط؛ وزيادة الإنفاق على مجالات مثل الدفاع والأمن والبنى التحتية والتعليم والصحة، ويقترن بذلك كله ارتفاع النمو السكاني وتزايد الطلب على مختلف الخدمات للشباب الذين يشكلون نحو 50 في المائة من سكان المنطقة. غير أن بلدان المنطقة لا تزال تواجه تحديات تعوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك عدم توافر فرص كافية للحصول على التمويل، وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية والإقليمية، وعدم كفاية بيئة العمل التجاري، وعدم توافر المواهب.

وفي هذا السياق، يركز المشروع على بناء قدرات الوكالات الحكومية في بلدان مستهدفة مختارة على تصميم وتنفيذ برامج وخدمات تلبي احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وسيوفر المشروع أيضا التدريب لتلك المؤسسات لكي تخطط أعمالها وتديرها وتحقق معدلات أعلى من النمو والاستدامة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات الوكالات الحكومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع السوق وتحسين البيئة التنظيمية التي تعمل فيها، وهو ما ستثبته زيادة قدرة تلك المؤسسات على إدارة نظام الدعم الذي تتلقاه والتغييرات التي أدخلتها الحكومات أو الجهات المانحة على برامج الدعم أو السياسات المتصلة بهذه المؤسسات، وفقاً لتوصيات المشروع.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كمياً	تكاليف الموظفين الأخرى 20,0
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء 40,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 36	سفر الموظفين 60,0
المواد التقنية (عدد المواد) 2	الخدمات التعاقدية 110,0
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كمياً	مصرفات التشغيل العامة 24,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات 216,0
التشاور والمشورة والدعوة	المجموع 470,0
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	

شين - توسيع نطاق العلاقة الوثيقة بين العلوم والسياسات دعماً لخطة عام 2030 في المنطقة العربية

ستنفذ المشروع الإسكوا، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واليونيسيف، والبرنامج الإنمائي (549 000 دولار)	العلاقة بأهداف التنمية المستدامة: 8-2 و 8-6 و 9-4 و 9-5 و 9-ب و 9-ج و 12-أ
--	--

الهدف

تعزيز قدرات الجهات المعنية في مجال الابتكار على إشاعة وتنفيذ بيئة تمكينية في مجال السياسات من أجل الابتكار المطبق الموجه نحو تحقيق النتائج في منطقة الإسكوا.

خطة المشروع (للفترة 2021-2024)

بالنظر إلى ظهور بيئة ابتكارية معقدة وموسعة في المنطقة العربية بحلول منتصف عام 2020، يهدف هذا المشروع إلى استكشاف سبل تطوير العلاقات المثلى بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما يضمن عملهم معاً من أجل تطوير قطاع تكنولوجيا وطني يكون مستداماً وهاذاً. ويمكن أن يساعد هذا القطاع على ما يلي: (أ) فصل التنمية الاقتصادية/الصناعية عن التكنولوجيات المستوردة وبالتالي الحد من التبعية التكنولوجية؛ (ب) توفير حوافز اقتصادية للمبتكرين؛ (ج) إيجاد مصدر جديد للدخل للقطاع التعليمي من خلال هياكل الترخيص وهياكل حقوق الملكية المناسبة؛ (د) إرساء ثقافة منتجة للبحث والتطوير؛ (هـ) استغلال الفرص المتاحة لتوسيع نطاق التكنولوجيا المتطورة في مجالي التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (و) ضمان أن تتمكن بلدان المنطقة من أن تدمج بفعالية قطاعات الابتكار لديها في عمليات الثورة الصناعية الرابعة.

وسينشئ المشروع مراكز وطنية مترابطة للمعرفة والابتكار بهدف تعزيز النظام الإيكولوجي الإقليمي للابتكار، وبناء القدرات الإقليمية من خلال تحديث السياسات ذات الصلة، وإقامة علاقات عمل مباشرة بين مركز التكنولوجيا التابع للإسكوا، والمكاتب الوطنية لنقل التكنولوجيا، ومختبرات

الأمم المتحدة للابتكار التكنولوجي، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال الابتكار في المنطقة.

التقدم المتوقع نحو بلوغ الهدف ومقاييس الأداء

من المتوقع أن يسهم هذا العمل في تعزيز قدرات الجهات المعنية في مجال الابتكار على تهيئة وتنفيذ بيئة تمكينية في مجال السياسات من أجل الابتكار المطبق الموجه نحو تحقيق النتائج في منطقة الإسكوا، وهو ما سيثبتته في بلدان المشروع المختارة تحسين التنسيق بين أصحاب المصلحة في النظام الإيكولوجي الوطني للابتكار من خلال مراكز المعارف والابتكار المنشأة حديثاً، واعتماد أو تنفيذ خريطة طريق وأدوات وضعت في إطار هذا المشروع لتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة المعنية.

المنجزات المستهدفة (خطة الفترة 2021-2024)	موجز الميزانية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
المنجزات المستهدفة المقاسة كمياً	تكاليف الموظفين الأخرى 25,0
باء - توليد المعارف ونقلها	الاستشاريون والخبراء 131,0
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام) 48	سفر الموظفين 63,0
المواد التقنية (عدد المواد) 1	الخدمات التعاقدية 120,0
المنجزات المستهدفة غير المقاسة كمياً	مصروفات التشغيل العامة 30,0
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية الأخرى	المنح والمساهمات 180,0
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية	المجموع 549,0

المرفق الثالث

ولايات حساب التنمية

سيواصل برنامج العمل الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه على النحو المبين في القائمة الواردة أدناه.

قائمة الولايات

قرارات الجمعية العامة

حساب التنمية	237/56	حساب التنمية	235/52
حساب التنمية	15/54	ألف اعتمادات الميزانية للفترة 1998-1999	221/52
حساب التنمية	220/53	تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح	12/52
ألف حساب التنمية	220/53		